المؤتمر العلمي السادس عشر للجمعية العربية للبحوث الاقتصادية
"تعزيز قدرة الاقتصادات العربية على الصمود في مواجهة الأزمات"

"سياسات حماية القطاع الصناعي في الدول العربية من الأزمات والصدمات الخارجية في ضوء أهم الدورس المستفادة من التجارب الدولية"

إسم المتحدث

الأستاذ الدكتور / مغاوري شلبي على

بالتعاون مع
الأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا والنقل البحري
والمعهد العربي للتخطيط

1-2 أكتوبر / تشرين أول 2022

مدينة العلمين الجديدة – جمهورية مصر العربية

سياسات حماية القطاع الصناعي في الدول العربية من الأزمات والصدمات الخارجية في ضوء أهم الدروس المستفادة من التجارب الدولية

ورقة مقدمة للمؤتمر العلمي السادس عشر للجمعية العربية للبحوث الاقتصادية
حول (تعزيز قدرة الاقتصادات العربية على الصمود في مواجهة الأزمات)
مدينة العلمين الجديدة–خلال الفترة 1–2 أكتوبر/ تشرين أول 2022م.

إعداد

د. مغاوري شلبي علي

رئيس المجموعة الاقتصادية والمعلوماتية بالمكتب الفني للوزير

وزارة التجارة والصناعة – جمهورية مصر العربية

القاهرة – أغسطس 2022م

سياسات حماية القطاع الصناعي في الدول العربية من الأزمات والصدمات الخارجية في ضوء أهم الدروس المستفادة من التجارب الدولية

❖ مقدمة:

خلال العقدين الأخيرين أصبح تكرار الأزمات أهم ما يميز البيئة الاقتصادية الدولية، حيث تتكرر الأزمات الدولية على فترات متقاربة، وتتنوع بين أزمات مالية وصحية وأخرى سياسية، وأصبحت هذه الأزمات تنتشر وتنتقل عدواها إلى جميع دول العالم مع تدفقات السلع والخدمات ورؤوس الأموال عبر الحدود (أزمات اقتصادية، أزمات مالية، أزمات غذائية)، ومع انتقال الأفراد بين الدول (أزمات صحية، أزمات النزوح الجماعي والهجرة غير الشرعية)، وقد باتت عولمة هذه الأزمات واضحة في تأثر جميع اقتصادات دول العالم بها بسبب تزايد تحرير التجارة، واتساع عولمة الإنتاج، وتزايد الاعتماد المتبادل بين دول العالم في مجالات الإنتاج والتصدير والاستثمار والتمويل والتشغيل والغذاء، وزيادة أهمية سلاسل القيمة وسلاسل التوريد العالمية في جميع دول العالم.

وقد تعددت الأزمات التي مر بها العالم والتي منها أزمة الكساد الكبير (1929–1932)، والأزمة المالية العالمية (2007–2008)، وأزمة المديونية العالمية خلال الثمانينات، وكذلك أزمة دول جنوب شرق آسيا خلال تسعينيات القرن الماضي. وتصاعدت وتيرة الأزمات العالمية منذ مطلع التسعينيات وأصبحت تتكرر ويتسع تأثيرها بشكل مثير للقلق، وتعمل على تغيير البيئة الاقتصادية التي تعمل فيها الصناعات العربية، فقد كانت أزمة كوفيد –19 من أخطر الأزمات التي ضربت الاقتصاد العالمي، فرغم أنها أزمة صحية لكن تأثيرها اتسع ليشمل كل الدول وكل القطاعات ومنها القطاع الصناعي، وقد ضربت الأزمة سلاسل القيمة والتوريد العالمية التي تعتمد عليها عولمة الإنتاج، وأثر كل ذلك بدوره على القطاع الصناعي في الدول العربية، الذي أصبح يعتمد بقوة على هذه السلاسل.

وقبل أن تنتهي تداعيات أزمة كوفيد –19، أحدثت الحرب الروسية الأوكرانية صدمة جديدة للاقتصاد العالمي، وأحدثت تغيرات جديدة في البيئة الاقتصادية العالمية، ووضعت المزيد من التحديات أمام القطاع الصناعي في الدول العربية، فقد فاقمت اختلالات سلاسل القيمة وسلاسل التوريد التي تربط القطاع الصناعي بالأسواق العالمية والإقليمية والمحلية، وأثر هذا على العرض والطلب خاصة بسبب العقوبات الغربية على روسيا، وكانت الآثار واضحة في الصناعات العربية التي تعتمد على مستلزمات الإنتاج المستوردة وخاصة من الصين وروسيا وأوكرانيا، بجانب ذلك أدت عمليات الإغلاق وتوقف الشحن والعقوبات الاقتصادية في ظل الأزمتين إلى تأثر نمو ونشاط وإنتاجية وكفاءة وصادرات الصناعة في الدول العربية، وواجهت بعض المصانع مشاكل نقص السيولة ونقص مستلزمات الانتاج، ومن ثم واجهت صعوبات في الوفاء بالتزاماتها.

ولقد أفرزت هذه الأزمات الدولية المتكررة وتداعياتها على القطاع الصناعي العديد من الدروس للدول وللتكتلات الاقتصادية وللشركات، وتعتبر تجربة دول الاتحاد الأوروبي وتجربة دول تجمع الآسيان من التجارب التي يمكن أن

تستفيد منها الدول العربية لبناء منظومات وطنية، ومنظومة عربية إقليمية للتعامل مع الأزمات المستقبلية التي يمكن أن تؤثر على الاقتصاد وعلى القطاع الصناعي في الدول العربية.

❖ أهداف البحث:

يهدف هذا البحث إلى تحليل الوضع الراهن للقطاع الصناعي في الدول العربية، وعناصر الضعف التي تجعل هذا القطاع أكثر تأثراً بالأزمات والصدمات الخارجية، وتحليل تداعيات الأزمات والصدمات الخارجية على الاقتصادات العربية بصفة عامة، وعلى القطاع الصناعي في الدول العربية بصفة خاصة، وذلك بالتركيز على أزمة جائحة كوفيد – 19 وأزمة الحرب الروسية الأوكرانية، كما يسعى البحث لاستخلاص الدروس المستفادة من أهم التجارب الدولية وخاصة تجربة دول الاتحاد الأوروبي، وتجربة تجمع الآسيان في مواجهة الصدمات والأزمات الخارجية (خاصة أزمة جائحة كوفيد –19)، وكيفية حماية القطاع الصناعي من تداعيات هذه الأزمات، من خلال السياسات الجماعية للتكتل أو من خلال السياسات الوطنية، وكيف نجح كلا التكتلين في بناء منظومة لحماية اقتصاداتها ولحماية القطاع الصناعي في مواجهة الصدمات والأزمات الخارجية.

ويركز البحث على تقديم حزمة من التوصيات العملية، التي تتضمن السياسات والآليات التي يمكن للدول العربية استخدامها للحد من تأثر الاقتصادات والقطاع الصناعي بصفة خاصة بالأزمات والصدمات الخارجية المتكررة، وفي هذا المجال تركز الدراسة بشكل خاص على الفرصة المتاحة أمام الدول العربية لتغيير نمط اندماج اقتصاداتها بصفة عامة ونمط اندماج القطاع الصناعي بصفة خاصة في الاقتصاد العالمي، من أجل الحد من تأثرها بالأزمات والصدمات التي تضرب الاقتصاد العالمي بين الحين والأخر، والمرشحة بقوة للتكرار خلال السنوات القادمة لأسباب متنوعة اقتصادية وسياسية وصحية وعسكرية وبيئية.

❖ أبعاد البحث:

بسبب تنوع الأزمات والصدمات الخارجية التي تؤثر على الاقتصاد العالمي وعلى الاقتصادات والصناعات العربية، ولتنوع أسباب وآثار هذه الأزمات والصدمات، من المهم أن يكون هناك أبعاد محددة لتناول هذا الموضوع بالتحليل، حيث تم تحديد أبعاد هذا البحث على النحو التالي:

- **الأبعاد الموضوعية:**

يركز موضوع هذا البحث على القطاع الصناعي في الدول العربية خاصة الصناعات التحويلية، ومدى تأثرها بالأزمات والصدمات الخارجية بالتركيز على أزمة كوفيد –19 وأزمة الحرب الروسية الأوكرانية، وكيفية حماية هذه الصناعات في مواجهة هذه الصدمات، ومن ثم لن يتم التطرق للقطاعات الاقتصادية أو للأزمات والصدمات الأخرى إلا في حدود ما يخدم الموضوع ويعمق التحليل.

- **الأبعاد الزمنية:**

تتحدد الأبعاد الزمنية لهذا البحث بالفترة من عام 2015 إلى 2022، وبالتالي لن يتم التطرق لسنوات سابقة لهذه الفترة إلا في حدود ما يخدم الموضوع ويعمق التحليل.

- **الأبعاد المكانية:**

يتحدد البعد المكاني لهذا البحث بالدول العربية البترولية وغير البترولية، حيث يشمل التحليل القطاع الصناعي في هذه الدول، وكذلك الدول الأعضاء في تكتل الاتحاد الأوروبي، والدول الأعضاء في تجمع الآسيان، ولن يتم التطرق إلى أطراف أخرى إلا في حدود ما يخدم ويعمق التحليل.

❖ المنهجية البحثية ومصادر البيانات:

يعتمد هذا البحث على منهج التحليل الاستقرائي الوصفي، ومنهج التحليل الاستنباطي، وذلك لتحليل الوضع الراهن للقطاع الصناعي في الدول العربية، وتحليل عناصر الضعف التي تجعل هذا القطاع أكثر عرضه للتأثر بالأزمات والصدمات الخارجية، وكذلك لتحليل تداعيات الأزمات والصدمات الخارجية على القطاع الصناعي في الدول العربية بصفة خاصة، مع التركيز على أزمة جائحة كوفيد – 19، وأزمة الحرب الروسية الأوكرانية، كما يستخدم البحث منهج التحليل المقارن لاستخلاص الدروس المستفادة من التجربتين التي تم اختيارهما باعتبارهما نموذجين رائدين في مجال العمل الاقتصادي المشترك، وفي مجال التكامل الصناعي، وفي مجال التعاون لمواجهة الأزمات والصدمات الخارجية، وهما تجربتي الاتحاد الأوروبي وتجمع الآسيان، وكذلك لاستخلاص الدروس المستفادة من النموذجين الواضحين في التأكيد على أهمية نمط الاندماج في الاقتصاد العالمي، وهما نموذج نمط اندماج الاقتصاد الروسي في الاقتصاد العالمي، ونموذج نمط اندماج القطاع الصناعي الأوروبي في سوق الطاقة العالمي.

ويستعين البحث بالدراسات والتقارير المنشورة في هذا الموضوع، وبالبيانات والمؤشرات والدراسات التي تنشرها المنظمات الدولية والعربية المتخصصة المعنية بالقطاع الصناعي وبالأزمات الدولية، كمنظمة اليونيدو، وصندوق النقد الدولي، وصندوق النقد العربي وغيرها، ويستخدم البحث كذلك البيانات والمعلومات التي تنشرها الوزارات والجهات المعنية بالقطاع الصناعي في الدول العربية.

❖ المحاور الرئيسية للبحث:

لتحقيق أهداف هذا البحث تم تناول ستة محاور رئيسية، ركز المحور الأول على تحليل واقع القطاع الصناعي والوضع التنافسي للصناعات في الدول العربية، وعناصر الضعف التي تجعل القطاع الصناعي في الدول العربية أكثر عرضه للتأثر بالأزمات والصدمات الخارجية، وتناول المحور الثاني التغيير المستمر في البيئة الاقتصادية الدولية بسبب الأزمات والصدمات الخارجية مع التركيز على أزمة جائحة كوفيد –19، وأزمة الحرب الروسية الأوكرانية، وركز المحور الثالث على تحليل تداعيات الأزمة الناتجة عن جائحة كوفيد –19 على القطاع الصناعي في الدول العربية، والحقائق التي كشفت عنها الأزمات والصدمات المتكررة، خاصة أزمة جائحة كوفيد –19 وأزمة الحرب الروسية الأوكرانية، وركز المحور الرابع على حتمية تغيير نمط الاندماج في الاقتصاد العالمي في ظل أهمية هذا النمط ودوره في تفاوت تأثر الاقتصادات والصناعات بالأزمات والصدمات الخارجية، مع تقديم نموذجين للتأكيد على ذلك، وركز المحور الخامس على استخلاص الدروس المستفادة من تجربتي الاتحاد الأوروبي وتجمع الآسيان لحماية القطاع الصناعي في الدول العربية من الأزمات والصدمات الخارجية، وحاول المحور السادس تقديم

حزمة من السياسات والتوصيات لتعامل الدول العربية مع الأزمات والصدمات الخارجية، والحد من تأثيرها على الصناعة، سواء على المستوى الوطني أو على مستوى العمل الاقتصادي العربية المشترك، وخاصة ما يتعلق بالتكامل الصناعي بين الدول العربية.

أولاً: واقع القطاع الصناعي في الدول العربية:

يعتبر القطاع الصناعي في الدول العربية ضمن أهم القطاعات من حيث المساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة، وتوفير فرص العمل اللائقة، وخلق القيمة المضافة، والمساهمة في الصادرات، وتعزيز فرص نجاح برامج التنوع الاقتصادي، والحد من الواردات، وغيرها من أهداف التنمية في الدول العربية البترولية وغير البترولية، ويعتبر الوضع التنافسي للقطاع الصناعي في الدول العربية عنصراً مؤثراً في دور هذا القطاع في مسيرة التنمية وفي مواجهة الأزمات والصدمات الخارجية التي تتعرض لها الاقتصادات العربية بين الحين والآخر، ولذلك يركز هذا المحور على تحليل أهم المؤشرات التي تعكس واقع القطاع الصناعي في الاقتصادات العربية، والمؤشرات التي تعكس الوضع الراهن لقدرته التنافسية في ظل المستجدات والظروف الدولية المتغيرة، وذلك بهدف الوقوف على عناصر الضعف التي تجعل الصناعات العربية أكثر عرضه للتأثر بالأزمات والصدمات الخارجية.

أ-الوضع التنافسي للصناعات العربية عالمياً:

تشير التقارير الخاصة بالتنافسية الدولية إلى التفاوت الواضح بين تنافسية الاقتصادات العربية بصفة عامة، حيث تحتل الدولة العربية الأكثر تنافسية بين الدول العربية (الإمارات) المركز 25 عالمياً في تقرير التنافسية لعام 2020، في حين تحتل الدولة الأقل تنافسية بين الدول العربية (اليمن) المركز 140 عالمياً، وهذا يعكس اتساع الفجوة بين الاقتصادات العربية من حيث القدرة التنافسية، ويعطي أهمية كبيرة للعمل من أجل تحقيق التقارب وسد الفجوة بين الدول العربية في مجال التنافسية العالمية[1]. ورغم صعوبة قياس تنافسية الصناعات العربية بدقة بسبب عدم توفر البيانات التفصيلية والدقيقة، هناك مجموعة من المؤشرات يمكن أن تعكس تنافسية هذه الصناعات عالمياً، حيث تحتل الصناعات العربية وخاصة الصناعات التحويلية مركزا تنافسياً ضعيفاً، ومن أهم هذه المؤشرات ما يلي:

1. انخفاض مؤشر تنافسية الأداء الصناعي في معظم الدول العربية مقارنة بالمتوسط العالمي لهذا المؤشر (0,067)، حيث بلغ أعلى مستوى لهذا المؤشر في السعودية (0,084) وبلغ أدنى مستوى له في العراق (0,0007) عام 2020، وذلك مقابل (0,515)، في ألمانيا، (0,256) في سنغافورة، (0,134) في تركيا، وهذا يدل على انخفاض التنافسية الصناعية للدول العربية ومحدودية القدرات الإنتاجية لديها، كما تدل المؤشرات الفرعية المكونة لهذا المؤشر على ضعف مساهمة الصناعات التحويلية ذات التقنيات المتوسطة

[1] مؤشر التنافسية العالمية مؤشر مركب يقيس القدرة التنافسية لكل دولة من خلال (12) محور يضم كل منها عدداً من المؤشرات الفرعية، تشمل: المؤسسات، البنية التحتية، الاقتصاد الكلي، الصحة والتعليم الأساسي، التعليم العالي والتدريب، فعالية السوق، كفاءة سوق العمل، تطور الأسواق المالية، الجاهزية التقنية، حجم السوق، تطور الأعمال والابتكار، ويمكن الرجوع في ذلك إلى:
- The Global Competitiveness Report, World Economic Forum, 2020.

والعالية، سواءً فيما يتعلق بحصتها من القيمة المضافة، أو من حيث الصادرات، حيث تتمحور حول الصناعات منخفضة المحتوى التقني، ومن ثم محدودية مساهمة المكون التقني في الصناعات التحويلية العربية على عكس صناعات الدول المتقدمة التي تتجه نحو صناعات كثيفة المعرفة والتقنيات العالية. والجدول رقم (1) يوضح تطور مؤشر تنافسية الأداء الصناعي في الدول العربية عامي 2019-2020.

الجدول رقم (1)

تطور مؤشر تنافسية الأداء الصناعي في الدول العربية عامي 2019-2020[2]

الدولة	قيمة المؤشر	الترتيب عربياً	الترتيب دولياً		المتوسط العالمي للمؤشر عام 2020 (0,067)
			2020	2019	
الإمارات	0.0892	1	35	37	
السعودية	0.0837	2	37	39	
قطر	0.0633	3	45	47	
البحرين	0.0577	4	51	53	
الكويت	0.0523	5	55	57	
المغرب	0.0406	6	61	61	
عمان	0.0369	7	63	68	
مصر	0.0366	8	64	64	
تونس	0.0353	9	67	67	
الأردن	0.0280	10	76	76	
لبنان	0.0163	11	94	94	
الجزائر	0.0139	12	98	96	
فلسطين	0.0095	13	112	111	
سوريا	0.0084	14	116	117	
اليمن	0.0029	15	140	138	
العراق	0.0007	16	147	147	

المصدر: تقرير مؤشر تنافسية الأداء الصناعي 2020، منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية.

2. ضعف مساهمة الصناعات التحويلية العربية في القيمة المضافة للصناعة عالمياً، حيث بلغت حوالي 1,9%، وهو ما يشير إلى أهمية تنمية الصناعات التكنولوجية المتقدمة في الدول العربية، والاهتمام بالصناعات ذات القيمة المضافة العالية وذات المكون المعرفي، وزيادة صادرات منتجات هذه الصناعات.

[2] يقيم هذا المؤشر الهيكل الإنتاجي والتكنولوجي للقطاع الصناعي، ومدى قدرته على انتاج وتصدير السلع المصنعة، حيث يستند هذا المؤشر على قياس وتقييم أربعة عوامل أساسية وهي: نصيب الفرد من القيمة المضافة في الصناعات التحويلية، ونصيب الفرد من الصادرات المصنعة، والكثافة الصناعية، وجودة الصادرات، وكلما ارتفعت قيمة المؤشر دل ذلك على ارتفاع تنافسية الصناعة.

3. تركز صادرات القطاع الصناعي في غالبية الدول العربية في صادرات الوقود والمعادن والمواد الخام، وضعف مساهمة الصادرات الصناعية في إجمالي الصادرات العربية، حيث بلغت 19% من إجمالي الصادرات العربية[3]، ومثلث 1,6% فقط من إجمالي صادرات الصناعات التحويلية في العالم عام 2020، في مقابل ذلك تمثل الواردات العربية 4,1% من إجمالي الواردات السلعية للعالم عام 2020، وذلك مقابل 4,4% عام 2019[4]. في المقابل بلغت الواردات من السلع المصنعة 75,2% من إجمالي الواردات العربية.

وهذا يدل على قيام الصناعة في الدول العربية بالأساس على توفر الموارد الطبيعية والمواد الاستخراجية، وبالتالي فإن تنافسية المنتجات الصناعية في الدول العربية مرتبطة غالباً بالنفط والمنتجات الاستخراجية الأخرى، ومحدودية اعتماد تنافسية الصناعات العربية على الابتكار والتكنولوجيا والمكون المعرفي، وهذا واضح من نوعية المنتجات الصناعية التي يوضح المؤشر الخاص بمعدل الميزان التجاري إلى إجمالي التجارة أن الدول العربية لديها مزايا تنافسية فيها على المستوى الدولي، والجدول رقم (2) يوضح المنتجات الصناعية التي تتمتع الدول العربية بمزايا تنافسية فيها على المستوى الدولي وفق المؤشر الخاص بمعدل الميزان التجاري إلى إجمالي التجارة.

الجدول رقم (2)

المنتجات الصناعية التي تتمتع الدول العربية بمزايا تنافسية فيها على المستوى الدولي وفق المؤشر الخاص بمعدل الميزان التجاري إلى إجمالي التجارة

نوع المنتجات	الدول التي لديها تنافسية	مصدر القوة التنافسية
المنتجات البلاستيكية	الإمارات، السعودية، عمان، قطر	منتجات تعتمد على البترول
الكيماويات العضوية	البحرين، السعودية، عمان، قطر، الكويت	منتجات تعتمد على البترول
الكيماويات غير العضوية	الأردن، تونس، الجزائر، السعودية، عمان، قطر، لبنان، ليبيا، المغرب	منتجات بترولية ومواد تعدينية
المنتجات الصيدلانية	الأردن	قيمة مضافة مبنية على مواد مستوردة
الملابس الجاهزة	الأردن، تونس، مصر، المغرب	مواد خام وعمالة رخيصة
الأجهزة الالكترونية	تونس، المغرب	صناعات تجميعية وعمالة رخيصة
المنتجات الإسمنتية	فلسطين، مصر	مواد محجريه طبيعية
الألمونيوم	الإمارات، البحرين، السعودية، عمان، قطر، مصر	مواد خام وطاقة رخيصة
الزيوت والشحوم والمنتجات الجلدية	تونس	مواد بترولية ومواد خام رخيصة

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2021.

[3] تتفاوت هذه النسبة من دولة عربية إلى أخرى، حيث بلغت في تونس حوالي 81,1% وبلغت في كل من اليمن، والجزائر، والعراق، وليبيا أقل من 1% عام 2018، وفقاً لبيانات البنك الدولي عام 2020.

[4] تراجعت الواردات السلعية العربية بحوالي 14% عام 2020 بسبب أزمة جائحة كوفيد-19، وسياسات ترشيد الواردات التي اتبعتها معظم الدول العربية.

ب-أهم أسباب ضعف القطاع الصناعي في الدول العربية في مواجهة الأزمات والصدمات الخارجية:

يتسم القطاع الصناعي في الدول العربية بالعديد من السمات التي تجعله ضعيفاً في مواجهة الأزمات والصدمات الخارجية، ومن أهم هذه السمات ما يلي:

1-سيطرة الصناعات الاستخراجية على القطاع الصناعي في الدول العربية:

رغم قيام القطاع الصناعي بدور مهم في مسيرة التنمية بالدول العربية، إلا أن الملاحظ هو سيطرة الصناعات الاستخراجية على قطاع الصناعة في معظم الدول العربية، خاصة الصناعات المرتبطة بالنفط والغاز والتعدين، وقد ساهم هذا الوضع في سيطرة الصادرات البترولية والتعدينية على الصادرات الصناعية العربية، ومحدودية نسبة صادرات الصناعات التحويلية، وباتت الصادرات الصناعية العربية تتسم بتدني التكنولوجيا والمكون المعرفي مقارنة بالدول المتقدمة، وهو ما يحد من قدرتها التنافسية.

ولا شك أن كل هذا يجعل القطاع الصناعي في الدول العربية عرضة للتأثر بالصدمات الخارجية، خاصة التي تؤثر على الأسعار العالمية للنفط والمواد الخام التعدينية، وقد كان ذلك واضحاً في عامي 2019، 2020، حيث أدت جائحة كوفيد-19 إلى تقلبات عنيفة في الأسعار العالمية للنفط، مما أثر على مساهمة الصناعات الاستخراجية في الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية، وبالتالي تراجعت مساهمة القطاع الصناعي في النمو الاقتصادي في الدول العربية بسبب تداعيات جائحة كوفيد-19، وقد كان ذلك أكثر وضوحاً في الدول العربية البترولية، وبالتبعية فاقم من تأثير الجائحة على نمو القطاع الصناعي في الدول العربية تراجع الانفاق الحكومي بسبب تراجع حصيلة حكومات هذه الدول من الصادرات البترولية[5].

2-الاعتماد المفرط للصناعات العربية على الأسواق الخارجية:

على الرغم من أهمية اندماج الاقتصادات العربية عموماً والقطاع الصناعي خصوصاً في الاقتصاد العالمي، إلا أن المهم هو نمط هذا الاندماج، حيث يلاحظ أن القطاع الصناعي في الدول العربية مندمج مع الاقتصاد العالمي بشكل يجعله أكثر اعتماداً على العالم خاصة في التجارة الخارجية للسلع الصناعية ومستلزمات انتاجها، فالملاحظ اعتماد الصناعات العربية على العالم الخارجي بشكل مفرط للحصول على مستلزمات الإنتاج من المواد الخام والوسيطة، وكذلك الاعتماد على أساليب وتكنولوجيا الإنتاج المستوردة من الخارج، والاعتماد المفرط للصناعات العربية على الأسواق الخارجية لتصريف نسبة معتبرة من منتجاتها من خلال التصدير للعالم الخارجي، مع محدودية الصادرات العربية البينية في السلع الصناعية، والجدول رقم (3) يوضح نسبة التجارة العربية البينية ومدى الاعتماد على الأسواق الخارجية في الصادرات والواردات.

[5] من المعروف أن الانفاق الحكومي يلعب الدور الرئيسي في تحقيق النمو الاقتصادي في الدول العربية البترولية، خاصة دول مجلس التعاون الخليجي، وفي الغالب يتأثر هذا الانفاق بتقلبات الأسعار العالمية للنفط.

الجدول رقم (3)

تطور حصة التجارة العربية البينية ومدى الاعتماد على العالم الخارجي

خلال الفترة (2016-2020)

البيان	2016	2017	2018	2019	2020
نسبة الصادرات البينية العربية إلى اجمالي الصادرات العربية	%12.8	%11.9	%10.3	%11.0	%12.9
نسبة الواردات البينية العربية إلى اجمالي الواردات العربية	%13.0	%13.1	%13.8	%13.1	%12.4

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2021.

ومن الجدول السابق يلاحظ محدودية نسبة الصادرات والواردات البينية، كما أن عام 2020 شهد زيادة حصة الصادرات البينية في إجمالي الصادرات السلعية للدول العربية، حيث حققت نسبة بلغت نحو 12,9% مقارنة مع حوالي 11% عام 2019. في المقابل انخفض نصيب الواردات البينية السلعية في الواردات الاجمالية العربية خلال عام 2020، ولكن بصورة طفيفة لتشكل حوالي 12,4%، مقابل 13,1% عام 2019.

3-ضعف معدلات نمو ومساهمة الصناعة العربية في النمو الاقتصادي:

تتفاوت أهمية القطاع الصناعي في الدول العربية، من حيث مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي متأثراً في ذلك بدور الصناعات الاستخراجية وخاصة الإنتاج النفطي، وهو ما يجعل أعلى نسبة لمساهمة الناتج الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي في ليبيا 61,9%، وأقلها في جيبوتي 3,4%، وذلك وفق بيانات التقرير الاقتصادي العربي الموحد. كما تشير الأرقام إلى ضعف معدلات نمو القطاع الصناعي في الدول العربية، وضعف الطاقة الانتاجية المستغلة، وضعف المساهمة في تحقيق معدلات النمو الاقتصادي.

4-اعتماد الصناعة العربية على رأس المال والتمويل الأجنبي:

يعاني القطاع الصناعي في معظم الدول العربية من ضعف التمويل المتوفر له من الجهاز المصرفي، وتعقد إجراءات التمويل وارتفاع أسعار الفائدة، وهو ما يؤدي لارتفاع تكاليف الإنتاج الصناعي، وضعف القدرة على المنافسة، والاعتماد على التمويل الخارجي الذي يكون عرضة للتوقف في حالة الأزمات والصدمات الخارجية، مما يجعل القطاع الصناعي أكثر تأثراً بهذه الأزمات والصدمات، ويعتمد القطاع الصناعي في كثير من الدول العربية على رأس المال الأجنبي لسد فجوة الموارد المحلية، وذلك من خلال الاستثمار الأجنبي المباشر أو التمويل الأجنبي والقروض، ولا شك أن ذلك يحمل في طياته مخاطر على نمو واستقرار القطاع الصناعي وقدرته على تحمل الصدمات الخارجية وما ينتج عنها من انقطاع أو نقص في تدفق رؤوس الأموال الأجنبية إلى الدول العربية.

5- عدم توفر العمالة الماهرة والاعتماد على العمالة الأجنبية في كثير من الصناعات العربية:

حيث تعتمد الصناعة في بعض الدول العربية -خاصة دول مجلس التعاون الخليجي - على العمالة والكوادر الأجنبية، وذلك لوجود نقص في الكوادر الوطنية المزودة بالمهارات اللازمة لوظائف القطاع الصناعي، كما يوجد

نسبة كبيرة من العمالة غير الماهرة بالقطاع الصناعي في جميع الدول العربية، وهذا يؤثر على نمو الصناعات العربية وعلى قدرتها على المنافسة، وذلك لأن الاعتماد على العمالة الأجنبية أو الاستعانة بعمالة وطنية غير ماهرة له دور مهم في رفع تكاليف الإنتاج واضعاف قدرة الصناعة على المنافسة، كما أن هذا يجعل الصناعات أكثر عرضة للتأثر بالصدمات الخارجية، خاصة التي تعرقل حرية انتقال العمالة، كما في حالة جائحة كوفيد -19.

6-الدور الهامشي للصناعات العربية في سلاسل القيمة العالمية:

أدت عولمة الإنتاج إلى إعادة هيكلة وتوزيع الإنتاج الصناعي عالمياً، وذلك من أجل الاستفادة من المزايا الاستثمارية، والمزايا النسبية، وانخفاض التكاليف التي تتمتع بها العديد من دول العالم، وترتب على ذلك ظهور ما يعرف بعولمة الإنتاج الصناعي وسلاسل القيمة في الصناعة، وتوزيع إنتاج أجزاء السلعة في أكثر من دولة وعدم انتاجها بالكامل في دولة واحده، وزاد تنافس دول العالم على الدخول للمساهمة في هذه السلاسل. والملاحظ أن مساهمة الصناعات العربية في منظومة السلاسل الإنتاجية للصناعات التحويلية العالمية متواضعة، كما أنها تحتل وتقوم بدور هامشي في هذه السلاسل، حيث تساهم الصناعات العربية في سلاسل الإنتاج الصناعي العالمية من خلال الآتي:

- **صناعات تكرير النفط والصناعات المعتمدة على النفط:** وتنتج هذه الصناعات سلع صناعية نهائية أو نصف مصنعة، تعتمد بالأساس على النفط ومنتجاته، وتتركز في الدول البترولية، وهذه الصناعات عرضة للتأثر بقوة بالصدمات الخارجية التي تؤثر على الأسعار العالمية للنفط والغاز، وكذلك بالأزمات التي تعطل الممرات الملاحية والبرية لتدفق النفط والغاز، ناهيك أنها تعتمد بكثافة على التكنولوجيا المستوردة من الخارج، والتي ترتفع أسعارها وتصعب شروط الحصول عليها باستمرار.
- **صناعات تعتمد على خامات طبيعية ومواد خام محلية رخيصة:** مثل صناعات الأسمدة، وصناعات الملابس والغزل والنسيج، ومواد البناء، والألومنيوم، والصناعات الغذائية، وأغلبها صناعات تعتمد على تكنولوجيا وأجزاء ومكونات مستوردة من الخارج مثل صناعة الأدوية، والصناعات الكيماوية، وصناعة تجميع السيارات، وصناعة الأجهزة الكهربائية، كما أنها صناعات تواجه منافسة شديدة في الأسواق المحلية والعربية والدولية، وهذه الصناعات عرضه للتأثر بالصدمات الخارجية التي تتسبب في ارباك سلاسل التوريد العالمية، والتي تحد من النفاذ للأسواق العالمية، كما حدث في أزمة جائحة كوفيد-19[6].
- **صناعة المواد الخام ومستلزمات الإنتاج الصناعية:** مثل المواد الخام المعدنية والمحجرية، والفوسفات، والمنتجات الزراعية المصنعة، وغيرها، وهي صناعات تعتمد على تقنيات مستوردة، وتواجه منافسة كبيرة، وتكون أكثر تأثراً بالمستجدات العالمية، خاصة تقلبات الأسعار العالمية، وارتباك سلاسل التوريد.

[6] تأثرت هذه النوعية من الصناعات العربية بأزمة جائحة كوفيد -19، مثل صناعات الأدوية وصناعة الأجهزة والمعدات الطبية، بسبب اعتمادها بشكل مفرط على المستلزمات والمواد المستوردة من الخارج، وبسبب الحظر الذي فرضته معظم الدول على مستلزمات ومنتجات هذه الصناعات، وكذلك تأثرت صناعة السيارات في الدول العربية بسبب الجائحة وبسبب مشكلة نقص الرقائق الإلكترونية.

ثانياً: التغيير المستمر في ملامح البيئة الاقتصادية الدولية بسبب الأزمات والصدمات الخارجية.

لقد تأثرت البيئة الاقتصادية التي يعمل فيها القطاع الصناعي خلال العقود الأخيرة بسبب الأزمات والصدمات التي ضربت الاقتصاد العالمي، وطال هذا التأثير جوانب كثيرة مثل تغيير دور الدولة، وتغيير السياسات الاقتصادية والأدوات المستخدمة للخروج من الأزمات الاقتصادية، واتباع سياسات جديدة لتصحيح مسار العولمة الاقتصادية، وتزايد استخدام السياسات التجارية الحمائية ومنها التعسف في استخدام سياسات مكافحة الإغراق والدعم، وكلها تغييرات أثرت على البيئة التي يعمل فيها القطاع الصناعي في الدول العربية، وخاصة ما يتعلق منها بعدالة المنافسة، وسهولة الحصول على التكنولوجيا ومستلزمات الإنتاج، وسهولة النفاذ للأسواق. وقد غيرت كل أزمة من الأزمات ملامح البيئة الاقتصادية الدولية التي تعمل بها الصناعات العربية بشكل مختلف، وذلك على النحو التالي:

أ-تغيير ملامح البيئة الاقتصادية الدولية بين أزمة الحادي عشر من سبتمبر وأزمة الحرب الروسية الأوكرانية:

من أهم الآثار التي تركتها أزمة أحداث الحادي عشر من سبتمبر التي كان مركزها الولايات المتحدة الأمريكية عام 2001، هو آثارها على مسيرة تحرير التجارة والعولمة الاقتصادية، وكان أقوى ما أفرزته هو الحاجة إلى "عولمة العولمة" بعد تلك الأحداث، وذلك انطلاقاً من أنه إذا كانت جميع دول العالم دفعت فاتورة هذه الأزمة التي ضربت الاقتصاد الأمريكي بسبب هذه الأحداث، فمن حق دول العالم أن تطالب بأن تكون العولمة وتحرير التجارة طريقاً ذا اتجاهين وليس اتجاهاً واحداً فقط، وأن تصل مزاياها للجميع بدرجة مقبولة من المساواة والعدالة، وكان يأتي في هذا الإطار المطالبة بسهولة حصول الدول النامية على التكنولوجيا، وسهولة نفاذ منتجاتها الصناعية للأسواق.

وقد أوحت الولايات المتحدة الأمريكية بعد هذه الأزمة مباشرة باستعدادها لحدوث ذلك من خلال تقليل استخدامها للسياسات الانفرادية والبعد عن أسلوب فرض الأمر الواقع، وزيادة مشاركة الآخرين في صياغة قواعد النظام الاقتصادي الدولي[7]، ولكن سرعان ما تغيرت السياسة الأمريكية، وظهرت الخلافات في وجهات النظر والمصالح بين الأطراف الفاعلة في النظام الدولي والعولمة الاقتصادية، وخاصة بين الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي والصين، وعادت السياسة الأمريكية إلى العمل المنفرد، وفرض الأمر الواقع، وعدم التشاور أو التنسيق مع الآخرين.

والملاحظ أن العالم وصل في عام 2022 لحالة غير مسبوقة من استخدام السياسات الحمائية واحتدام الصراع التجاري، وحدث صدام عسكري بالفعل في أوكرانيا واُستخدِمت فيه أدوات الصراع التجاري(العقوبات الاقتصادية – حرب العملات، وغيرها)، وفي ظل تداعيات أزمة الحرب في أوكرانيا يلاحظ عودة العالم ليبشر مرة أخرى بنظام عالمي جديد وبعولمة اقتصادية متعددة الأقطاب بعد أن تضع هذه الحرب أوزارها، وكذلك التبشير بعودة توسع دور الدولة في مسيرة التنمية، لحماية الطبقات الفقيرة، ولمساعدة القطاع الصناعي في مواجهة الأزمات والصدمات الخارجية.

---

[7] د. مغاوري شلبي علي، التداعيات الاقتصادية وعولمة ما بعد الحادي عشر من سبتمبر، تقرير أمتي في العالم، مركز الحضارة للدراسات السياسية، 2001، ص 1109.

ب–تغيير ملامح البيئة الاقتصادية الدولية بين الأزمة المالية العالمية وأزمة الحرب الروسية الأوكرانية:

تركت الأزمة المالية العالمية تأثيراتها على البيئة الاقتصادية الدولية وعلى العولمة الاقتصادية منذ عام 2008، ومازال أغلب هذه التأثيرات قائمة حتى اليوم ولم يتعافى منها الاقتصاد العالمي، وأهم التداعيات التي تركت بصماتها على ملامح البيئة الاقتصادية بعد هذه الأزمة ما يلي[8]:

1- تهاوي الإطار النظري والفلسفي للنظام الرأسمالي العالمي، ومواجهة العولمة الاقتصادية الرأسمالية لمأزق أخلاقي بسبب فشلها في التنبؤ بالأزمة المالية وفي علاجها.
2- زيادة الاقتناع بعدم فعالية وعدالة الأطر المؤسسية المشرفة على النظام الاقتصادي العالمي، حيث عادت الأصوات ترتفع مرة أخرى مطالبة بإصلاح وبإعادة صياغة دور المنظمات الاقتصادية الدولية، مثل بنك التسويات الدولية، وصندوق النقد والبنك الدوليين، ومنظمة التجارة العالمية.
3- تزايد تراجع دول العالم وخاصة الدول النامية عن السياسات الاقتصادية التي تتبني الفكر الرأسمالي، وزيادة الاتجاه لسياسات تقييدية وحمائية، والدخول في مفاوضات مع المؤسسات الدولية الراعية لمسيرة العولمة للحصول على مزايا تمكنها من مواكبة العولمة بطريقة وبوتيرة تناسب ظروفها.
4- تراجع العالم عن سياسة (السوق فقط) لأنها فشلت في مواجهة الأزمة المالية، بعد أن تأكد قبلها فشل سياسة (الدولة فقط)، وبدأت السياسات الاقتصادية والعولمة الاقتصادية تتبني سياسة (الدولة والسوق معاً).
5- تراجع دول العالم عن استخدام بعض الأدوات الاقتصادية للخروج من الأزمات، خاصة سعر الفائدة التي تم تخفيضها لمستوى الصفر لمواجهة الأزمة المالية، واتباع سياسات التسهيل الكمي لتوفير التمويل والسيولة اللازمة للقطاعات المختلفة ومنها القطاع الصناعي[9].

ورغم أن هذه التداعيات كانت مؤثرة على ملامح البيئة الاقتصادية بعد الأزمة المالية العالمية، إلا أن العالم وصل عام 2022 في ظل تداعيات الحرب الروسية الأوكرانية إلى ظروف جديدة أكثر تعقيداً، حيث يتعرض النظام العالمي الراهن لمأزق أخلاقي جديد بسبب فشله في التنبؤ بأبعاد الأزمة الناتجة عن الحرب، وفشله(حتى تاريخ إعداد هذه الدراسة) في علاجها والحد من تداعياتها، كما زاد التفاف الدول على قواعد تحرير تجارة السلع، فهناك إفراط وتعسف في استخدام قواعد مكافحة الإغراق والدعم والوقاية، وهي ضمن السياسات الحمائية الجديدة الرمادية التي لا تخالف قواعد المنظمة بشكل مباشر، كما زادت وتيرة الصراع التجاري الدولي وحروب العملات، وتعطل المسار متعدد الأطراف لتحرير التجارة والخدمات تحت مظلة منظمة التجارة العالمية لصالح التقدم على المسارات الإقليمية وشبه الإقليمية والثنائية، وزاد المشهد تعقيداً ارتفاع وتيرة التضخم بشكل لم يحدث منذ عقود طويلة، والعودة

---

[8] محمد حسن يوسف، الأزمة المالية العالمية: لماذا تستعصي على الحل؟ مركز الجزيرة للدراسات، 2013، ص – ص 77 –97.

[9] التسهيل الكمي هو أحد أدوات السياسة النقدية المستحدثة التي تستخدمها بعض البنوك المركزية لمعالجة التداعيات المصاحبة للمشكلات والأزمات الاقتصادية، وهو أداة مكملة لأدوات السياسة النقدية التقليدية، وصممت لمعالجة المشكلات التي عجزت الأدوات التقليدية عن حلها مثل أداة سعر الفائدة، حيث كانت أسعار الفائدة في الولايات المتحدة واليابان ودول الاتحاد الأوروبي منخفضة جدا منذ نهاية التسعينات.

بقوة لاستخدام أسعار الفائدة لمواجهة الأزمة وتداعياتها، وكل هذه التغييرات جعلت انتقال الآثار الناتجة عن الأزمة سريع جداً، وجعلت القطاع الصناعي في الدول العربية يعمل في بيئة معقدة وغير مستقرة.

ج-تغيير ملامح البيئة الاقتصادية الدولية بين أزمة جائحة كوفيد -19 وأزمة الحرب الروسية الأوكرانية:

لقد كانت أزمة جائحة كوفيد -19 من أخطر الأزمات التي ضربت الاقتصاد العالمي، وذلك لأنها أحدثت صدمة للجهاز العصبي للعولمة الاقتصادية وهو سلاسل التوريد وسلاسل القيمة التي يعتمد عليها القطاع الصناعي، ولم تتمكن دول العالم من التغلب عليها سريعاً لكونها أزمة متحركة، وكانت المعضلة الكبيرة في هذه الأزمة أن سياسات مواجهتها وفي مقدمتها السياسات الاحترازية والإغلاق هي السبب الأساسي لتفاقم تداعياتها على مختلف القطاعات ومنها القطاع الصناعي، وكأن (نيران صديقة) هي التي كانت تضرب هذه القطاعات، وبجانب ذلك لم يكن هناك نظام عالمي معد مسبقاً للتعامل مع مثل هذه الأزمة بخلاف الأزمات المالية السابقة، ولذلك أثرت الأزمة بقوة على سلاسل القيمة وسلاسل التوريد ومن ثم كان تأثيرها كبير على القطاع الصناعي.

وقد أدت الجائحة لتداعيات سلبية كثيرة على الاقتصاد العالمي، خاصة تباطؤ نشاط القطاع الصناعي بسبب عمليات الإغلاق[10]، وكان أخطر تأثير للجائحة هو التأثير على التوجهات الاستراتيجية للدول وللشركات، حيث أصبحت معظم الدول والشركات تسعى لتعزيز سلاسل التوريد الإقليمية(Chains Regionalizing Supply) لتلافي أي أزمات في المستقبل، كما قامت أغلب الدول والصناعات بتغيير استراتيجياتها لجعل سلاسل التوريد أكثر مرونة، والتوريد للأماكن القريبة، وفي مقدمتها الصناعات الطبية، والصناعات الكيماوية، وصناعة السيارات، حيث قامت معظم الشركات بنقل مراكز الإنتاج إلى الأسواق النهائية، كما قامت الدول والشركات بزيادة الاستثمار في التكنولوجيا الحديثة للاستفادة من مزايا سلاسل التوريد الرقمية.

د-أهم ملامح البيئة الاقتصادية الدولية التي سوف يعمل فيها القطاع الصناعي بعد الحرب الروسية الأوكرانية:

اندلعت الحرب الروسية الأوكرانية في توقيت حساس بالنسبة للاقتصاد العالمي، لتتسبب في أزمة اقتصادية عالمية واسعة النطاق، لأن هذه الأزمة لم تؤثر على القطاع الصناعي من خلال إرباك سلال القيمة والتوريد العالمية فقط، ولكنها أججت الصراع التجاري الدولي بين القوى الكبرى وحولته إلى صراع عسكري غير مباشر، وعقدت أزمة الطاقة العالمية، وألهبت الأسعار العالمية للغذاء، ودفعت التضخم ليتجه نحو مستوى التضخم الجامح، ووضعت القوى الاقتصادية الرئيسية المؤثرة في مسير العولمة الاقتصادية في مواجهة بعضها البعض، ووضعت العالم على حافة أزمة غذاء غير مسبوقة، ومن ثم فإن تأثير هذه الحرب على الاقتصاد الدولي وعلى القطاع الصناعي والبيئة التي يعمل بها أعمق بكثير مما يتوقعه البعض. وعشية اندلاع الحرب الروسية الأوكرانية كانت هناك العديد من المستجدات في البيئة التي يعمل بها القطاع الصناعي بالدول العربية، ومن أهمها ما يلي:

---

[10] لمزيد من التفاصيل يمكن الرجوع إلى:

- د. مغاوري شلبي علي، تأثير جائحة كورونا على واقع ومستقبل القطاع الصناعي في مصر، ورقة سياسات رقم (١٦)، معهد التخطيط القومي، القاهرة، يونيو ٢٠٢٠.

1- التقلبات في نمو التجارة العالمية للسلع والخدمات، حيث كانت تسيطر حالة من التباطؤ على معدلات نمو التجارة العالمية، وكانت التوقعات غير متفائلة بشأن معدلات النمو الاقتصادي في العالم بصفة عامة، وأيضاً كانت توقعات نمو الصناعة في العالم وفي الدول العربية غير متفائلة.

2- الإفراط في استخدام السياسات التجارية الحمائية، واحتدام الصراع التجاري الدولي وتهديد مسيرة العولمة وقواعد تحرير التجارة، ومن ثم أصبح القطاع الصناعي يعمل في بيئة تسودها المنافسة غير العادلة.

3- وصول ضعف الأمن الغذائي العالمي إلى أعلى مستوى له في السنوات العشر الأخيرة قبل الأزمة الأوكرانية، لأن جائحة كوفيد -19 تسببت في تفاقم أزمات الغذاء حول العالم، نتيجة اضطرابات سلاسل التوريد، وتقلب أسعار السلع الغذائية، وفقدان الوظائف وتراجع الأجور، وبالتالي كان لذلك تأثيراته على صناعات الغذاء في العالم، ولم يكن القطاع الصناعي في الدول العربية بعيداً عن ذلك.

4- كانت سوق النفط العالمية تشهد تقلبات كبيرة، حيث كاد النفط أن يكون مجاني عام 2019 بسبب الجائحة، وانخفض الطلب العالمي على الطاقة عام 2020 بنسبة 4٪، وهو أكبر انخفاض منذ الحرب العالمية الثانية، وشهدت سوق النفط حالة من الارتباك بسبب الجائحة زادت وتيرتها مع الحرب الروسية الأوكرانية، وكان لذلك تداعياته على الصناعات الاستخراجية في الدول العربية، وخاصة الصناعات المرتبطة بالنفط.

ورغم أن الحرب في أوكرانيا لم تضع أوزارها بعد إلا أن تداعياتها ونتائجها المتوقعة في المستقبل تشير إلى أن أهم ملامح البيئة الاقتصادية التي سيعمل فيها القطاع الصناعي خلال الفترة القادمة سوف تتسم بالآتي:

1- تراجع تدفقات رؤوس الأموال، ومن ثم تراجع فرص حصول القطاع الصناعي في الدول العربية على الاستثمارات الأجنبية، حيث ستؤدي الخسائر التي تحملتها الاستثمارات العالمية في روسيا وأوكرانيا إلى التنبه لخطورة التوجه إلى مناطق أخرى غير مستقرة ومؤهلة للانفجار، مثل منطقة الصين وتايوان، ومنطقة الشرق الأوسط[11].

2- توجه دول العالم ومنها الدول العربية نحو تحقيق التوازن بين الاستفادة من تحرير التجارة والاعتماد على الذات في تحقيق الاكتفاء الذاتي خاصة من السلع الاستراتيجية والغذائية، وهو ما يزيد أهمية تطوير القطاع الصناعي في الدول العربية وخاصة الصناعات الاستراتيجية مثل الصناعات الغذائية والدوائية.

3- تراجع أهمية ودور التكتلات الاقتصادية في مسيرة العولمة، ودورها في تحقيق التنمية الاقتصادية ومنها التنمية الصناعية، حيث تسببت جائحة كوفيد -19 وكذلك الأزمة الناتجة عن الحرب الروسية الأوكرانية في زيادة حدة الخلافات بين أعضاء هذه التكتلات، وسعي كل دولة عضو للبحث عن مصالحها بطريقتها، وقد كان ذلك واضحاً في الاتحاد الأوروبي، حيث هددت الأزمة مستقبل الاتحاد، ومثلت اختباراً حقيقياً

[11] حصلت الدول العربية على تدفقات كبيرة من الاستثمارات الأجنبية المباشرة خلال السنوات الماضية، لكن زيادة سعر الفائدة في الولايات المتحدة الأمريكية وغيرها من الدول المتقدمة بسبب تداعيات الأزمة من شأنه أن يؤدي إلى انخفاض هذه التدفقات وخروج الاستثمارات الأجنبية من القطاعات المختلفة ومنها القطاع الصناعي، وهو ما يتطلب استعداد الدول العربية لذلك.

لقدرة الاتحاد على التعامل مع الأزمات، وشكلت تهديداً واضحاً للعمل الاقتصادي المشترك ولتماسك ومستقبل الاتحاد[12].

4- حدوث تغيرات جوهرية في البيئة الاقتصادية المحلية والدولية، حيث سيحدث توسع في السياسات الحمائية لحماية المنتجات المحلية، ويزيد التوجه نحو الداخل ونحو إحلال الواردات ونحو تعميق الصناعة، وتقليل الاعتماد على سلاسل التوريد العالمية، وسيكون هذا مصحوباً بتراجع في سهولة تدفق التجارة مقارنة بما كانت عليه قبل الأزمة، ولا شك أن كل هذا سيؤثر على مستقبل القطاع الصناعي في الدول العربية.

5- تزايد توجه دول العالم نحو فلسفة الاكتفاء الذاتي وتراجع فلسفة الانتاج من أجل التصدير في القطاعات المختلفة ومنها القطاع الصناعي وخاصة في انتاج السلع الاستراتيجية كالسلع الغذائية والدوائية، وذلك بعد أن تبين أن الأزمات التي يمر بها العالم تؤدي إلى انخفاض حجم التجارة الدولية وزيادة العجز التجاري، ولا شك أن هذه التوجهات ستؤدي إلى زيادة حدة المنافسة التي يواجها القطاع الصناعي محلياً ودولياً، وزيادة الصعوبات التي تواجه السلع الصناعية العربية في النفاذ للأسواق العالمية.

ثالثاً: تداعيات الأزمة الناتجة عن جائحة كوفيد-19 على القطاع الصناعي في الدول العربية:

تشير الأرقام إلى تأثر القطاع الصناعي في الدول العربية بجائحة كوفيد-19، ووجود تفاوت في حجم هذا التأثر من دولة إلى أخرى ومن صناعة إلى أخرى عبر الدول العربية، وبصفة عامة تركزت الآثار السلبية للجائحة على القطاع الصناعي بالدول العربية في الآتي:

- تباطؤ نشاط القطاع الصناعي بسبب عمليات الإغلاق، وبسبب تراجع الطلب المحلي والدولي، وبسبب اختلال سلاسل التوريد العالمية التي ترتبط بها الصناعات في الدول العربية.
- معاناة بعض المصانع من نقص مستلزمات الإنتاج المستوردة من الخارج خاصة من الصين، وارتفاع أسعار مستلزمات الإنتاج لبعض الصناعات خاصة صناعة المستلزمات الطبية والصيدلانية.
- تراجع الاستثمارات في القطاع الصناعي، وتعليق الخطط الاستثمارية بسبب حالة عدم اليقين التي صاحبت الأزمة في معظم الدول العربية.
- التأثير على تداول أسهم الشركات الصناعية في أسواق المال العربية، وتأجيل بعض عمليات الاندماج والاستحواذ في القطاع الصناعي.

ويمكن تقديم مزيد من التحليل لبعض المؤشرات التي تعكس أهم آثار الجائحة على القطاع الصناعي في الدول العربية، وذلك على النحو التالي:

[12] د. مغاوري شلبي علي، آفاق تماسك الاتحاد الأوروبي في مواجهة أزمة التضخم، مجلة السياسة الدولية، العدد 228، ابريل 2022، ص – ص 196- 201.

1- الأثر على معدل النمو والأهمية النسبية للصناعة العربية:

تراجعت مساهمة الإنتاج السلعي في الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية عام 2020، حيث بلغ حوالي 43,7% مقابل 49% عام 2019، ويعود ذلك لتراجع مساهمة الصناعات الاستخراجية في الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية لتصل إلى 17,3% عام 2020 مقابل 25% عام 2019، وفي المقابل ارتفعت مساهمة الصناعات التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية لتصل لحوالي 11% عام 2020 مقابل 10,3% عام 2019. والجدول رقم (4) يوضح تطور مساهمة الصناعات الاستخراجية والتحويلية في الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية خلال الفترة (2010-2020) وتطور معدل النمو السنوي بالأسعار الجارية.

الجدول رقم (4)

تطور مساهمة الصناعات الاستخراجية والتحويلية في الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية

وتطور معدل النمو السنوي بالأسعار الجارية

خلال الفترة (2010-2020)

	الأهمية النسبية للصناعات في الناتج					معدل النمو السنوي بالأسعار الجارية*		
	2010	2015	2018	2019	2020	2015/2010	2019/2018	2020/2019
الصناعات الاستخراجية	%33.9	%21.6	%27.0	%25.0	%17.3	%5.8-	%5.9-	%38.7-
الصناعات التحويلية	%9.6	%10.7	%10.3	%10.3	%11.0	%5.4	%0.9	%4.9-

المصدر: صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2021، ص 35.

2-الأثر على القيمة المضافة ومساهمة الصناعة العربية في الناتج المحلي الإجمالي:

تراجعت القيمة المضافة للقطاع الصناعي بحوالي 28,9% عام 2020، وذلك ليساهم في الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية بحوالي 28,4% مقابل 35,3% عام 2019. كما تراجعت القيمة المضافة للصناعات التحويلية العربية عام 2020 بحوالي 5,3%، حيث بلغت حوالي 267,9 مليار دولار، مقابل 281,1 مليار دولار عام 2019. وتراجعت القيمة المضافة للصناعات الاستخراجية العربية عام 2020 بحوالي 38,7%، حيث بلغت حوالي 421,8 مليار دولار، مقابل 688,3 مليار دولار عام 2019، ويرجع ذلك إلى تأثير الجائحة على الأسعار العالمية للنفط والغاز، ولذلك تراجعت مساهمة الصناعات الاستخراجية في الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية عام 2020 لتصل لحوالي 17,3% مقابل 25% عام 2019.

والجدول رقم (5) يوضح تطور القيمة المضافة للقطاع الصناعي، ومساهمة الصناعة في الناتج المحلي الإجمالي بالدول العربية خلال الفترة (2015-2020).

الجدول رقم (5)

تطور القيمة المضافة للقطاع الصناعي ومساهمة الصناعة في الناتج المحلي الإجمالي بالدول العربية

خلال الفترة (2015-2020)

(مليار دولار)

السنة	الصناعة الاستخراجية			الصناعة التحويلية		اجمالي القطاع الصناعي		
	القيمة المضافة	معدل التغير السنوي (%)	المساهمة في الناتج المحلي (%)	القيمة المضافة	معدل التغير السنوي (%)	القيمة المضافة	معدل التغير السنوي (%)	المساهمة في الناتج المحلي (%)
2015	528.0	-43.9	21.6	261.3	-2.3	789.3	-34.7	32.3
2016	453.4	-14.1	18.7	261.4	0.1	714.9	-9.4	29.5
2017	550.3	21.4	22.0	257.9	-1.4	808.3	13.1	32.3
2018	730.2	32.7	27.0	279.8	8.5	1010.1	25.0	37.3
2019	688.3	-5.7	25.0	281.9	0.7	970.1	-4.0	35.3
2020	421.8	-38.7	17.3	267.9	-4.9	689.7	-28.9	28.4

المصدر: صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2021، ص 87.

3- الأثر على الكفاءة الاقتصادية للصناعة العربية:

تراجع مؤشر الكفاءة الاقتصادية للإنتاج الصناعي في الدول العربية عام 2020، حيث بلغ متوسط هذا المؤشر في الدول العربية حوالي 1,6% مقابل حوالي 2% عام 2019، وقد تفاوت تأثر هذا المؤشر من دولة عربية إلى أخرى.

4-الأثر على إنتاجية عنصر العمل في الصناعة العربية:

حدث تراجع واضح في مساهمة عنصر العمل في القيمة المضافة للقطاع الصناعي في الدول العربية عام 2020، حيث بلغ متوسط مساهمة العامل في القيمة المضافة للصناعة حوالي 30,2 ألف دولار عام 2020 مقابل 43,1 ألف دولار عام 2019 (مع تفاوت واضح بين الدول العربية في هذا المجال)، وذلك بسبب عمليات الإغلاق وتطبيق الإجراءات الاحترازية، وأيضاً بسبب أثر تراجع أسعار النفط والغاز على إنتاجية العامل في الصناعات الاستخراجية، حيث يوجد تفاوت كبير بين إنتاجية العامل في الصناعات الاستخراجية وانتاجية العامل في الصناعات التحويلية العربية بسبب التفاوت في كثافة رأس المال ونوعية الإنتاج والتكنولوجيا المستخدمة في كل منهما. وبالتبعية ونتيجة لتداعيات الجائحة على القطاع الصناعي، حدث تراجع لنصيب الفرد من الناتج الصناعي في الدول العربية، ليصل لحوالي 1,66 ألف دولار عام 2020 مقابل 2,34 ألف دولار عام 2019، مع التفاوت بين الدول العربية في هذا المجال.

5-الأثر على الصادرات الصناعية غير البترولية العربية:

تراجع إجمالي التجارة الخارجية العربية بحوالي 20,8% عام 2020 بسبب جائحة كوفيد-19، وأدت عمليات الاغلاق إلى تراجع الصادرات العربية من منتجات الصناعات التحويلية، حيث بلغت حوالي 244 مليار دولار عام 2020، مقارنة بحوالي 286,9 مليار دولار عام 2019، وذلك بنسبة تراجع حوالي 15%، ومع التراجع الكبير في صادرات النفط والغاز، مثلت صادرات الدول العربية غير البترولية حوالي 32,3% من إجمالي الصادرات العربية عام 2020 مقابل 27,8% عام 2019، وقد صاحب ذلك تغير مساهمات الدول العربية في إجمالي الصادرات العربية لمنتجات الصناعات التحويلية. والشكل رقم (1) والشكل رقم (2) يوضحان تغير حصص الدول العربية في إجمالي الصادرات العربية لمنتجات الصناعات التحويلية عام 2020 مقارنة بعام 2018.

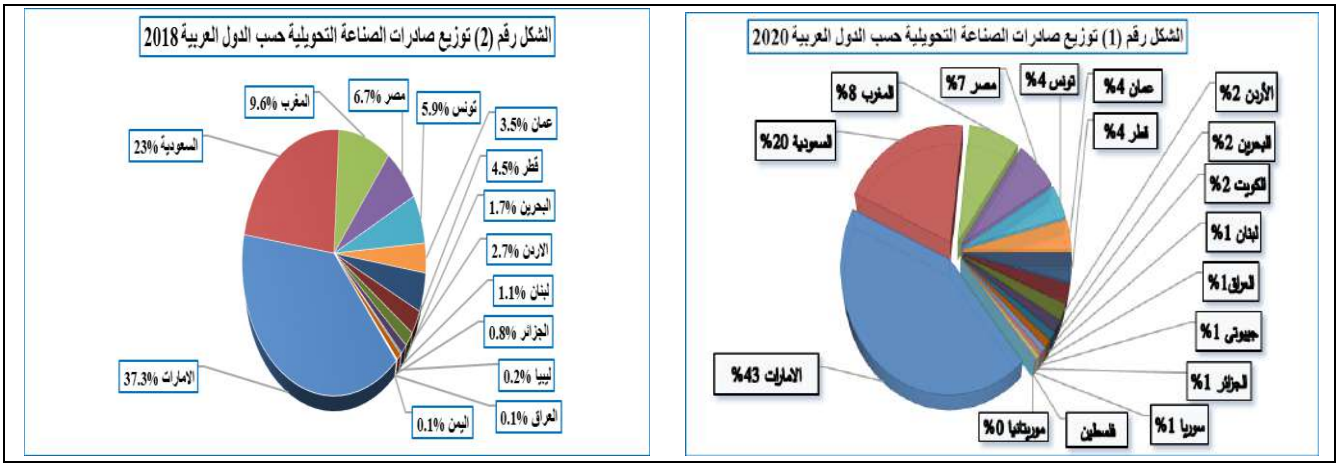

المصدر: صندوق النقد العربي، 2019، 2021.

ورغم كل الآثار السلبية للأزمة على القطاع الصناعي في الدول العربية إلا أن هذه الأزمة حملت في طياتها بعض الآثار الإيجابية للقطاع الصناعي في الدول العربية والتي من أهمها ما يلي:

- رفعت الأزمة سقف التوقعات في مجال رقمنة الصناعة وإدخال تقنيات الثورة الصناعية الرابعة، ودفعت القطاع الصناعي في كثير من الدول العربية لوضع عملية التحول الرقمي في مقدمة أولوياته.
- أدت الأزمة إلى اتجاه الصناعات المحلية في الدول العربية لإنتاج منتجات مطلوبة لمواجهة الأزمة، مثل المواد الطبية والعلاجية، وبوابات التعقيم، وأدوات الوقاية الشخصية، واستخدام الطابعات ثلاثية الأبعاد.
- استفادت بعض الصناعات العربية من الأزمة، وخاصة صناعات الأدوات والمستلزمات الطبية، وصناعات المواد الغذائية، وذلك بسبب زيادة الطلب على منتجاتها محليا ودولياً.
- خلق فرصة كبيرة أمام الصناعات العربية لإنتاج بديل للمنتجات المستوردة من الخارج في ظل تأخر أو انقطاع وصول بعضها للأسواق العربية.
- المساهمة في تسريع الابتكارات في الصناعة في كثير من الدول العربية، ووضع استراتيجيات لتعميق الصناعات المحلية خاصة الصناعات الاستراتيجية وفي مقدمتها الصناعات الدوائية والصناعات الغذائية.

- تغيير التوجهات الاستراتيجية للكثير من الصناعات في الدول العربية، حيث أصبحت معظم الصناعات تسعى لتعزيز سلاسل التوريد الوطنية والإقليمية لتلافي أزمة الإغلاق وأي أزمات في المستقبل، وقامت بتغيير استراتيجياتها لجعل سلاسل التوريد أكثر مرونة، والتوريد للأماكن القريبة.
- توجه الصناعات العربية لزيادة الاستثمار في التكنولوجيا الحديثة للاستفادة من مزايا سلاسل التوريد الرقمية.

رابعاً: تكرار الأزمات الدولية وحتمية تغيير نمط اندماج الصناعات العربية في الاقتصاد العالمي:

لقد أصبح واضحاً أن أهم ما يميز البيئة الاقتصادية الدولية هو تكرار الأزمات على فترات متقاربة وانتشارها وتأثر جميع دول العالم بها، وذلك بسبب عولمة الانتاج وزيادة اعتماد الدول على بعضها البعض في المجالات المختلفة، ولكن الملاحظ أن حدة تأثر دول العالم بهذه الأزمات تتفاوت من دولة إلى أخرى، وذلك بسبب اختلاف نمط اندماج اقتصادها في الاقتصاد العالمي، وهو ما يعني ضرورة إدراك الدول العربية لمخاطر نمط اندماجها في الاقتصاد العالمي والسعي لتغييره في الأجل الطويل، للحد من تأثر اقتصاداتها وصناعاتها بالأزمات والصدمات الخارجية.

أ-ماهية وأهمية نمط الاندماج في الاقتصادي العالمي:

يقاس مؤشر اندماج اقتصاد أي دولة في الاقتصاد العالمي بالنسبة المئوية لمجموع الصادرات والواردات مقسوماً على الناتج المحلي الإجمالي، وفي ظل العولمة الاقتصادية تحت مظلة منظمة التجارة العالمية ظلت الدول تنظر إلى ارتفاع هذا المؤشر على أنه إنجاز، وتعتبره دلالة قوية على نجاحها في تحرير التجارة الخارجية ومواكبة العولمة الاقتصادية وتهيئة بيئة مناسبة لتحقيق التنمية، ولكن الأمر الذي نعتقد أنه في غاية الأهمية هو أن تكرار الأزمات والصدمات الخارجية أكد على أن المشكلة ليست في ارتفاع درجة الاندماج في الاقتصاد العالمي لأي اقتصاد أو لأي قطاع معين داخل هذا الاقتصاد مثل القطاع الصناعي، ولكن المشكلة تكمن في نمط هذا الاندماج، حيث أن النمط الحالي لاندماج الاقتصادات والصناعات العربية في الاقتصاد العالمي ليس في صالح هذه الدول، لأن هذا النمط يحمل في طياته العديد من المخاطر في الظروف العادية، وتتضاعف هذه المخاطر في ظل الأزمات والصدمات الخارجية، ولذلك من المهم لكل دولة من الدول العربية إعادة النظر في نمط اندماج اقتصادها وقطاعها الصناعي في الاقتصاد العالمي، والعمل في الأجل الطويل من خلال السياسات الاقتصادية – خاصة السياسات التجارية والصناعية– على تغيير هذا النمط من الاندماج لتقليل تأثرها بالأزمات والصدمات الخارجية[13].

ب-نماذج على أهمية نمط الاندماج في الاقتصاد العالمي في مواجهة الأزمات والصدمات الخارجية:

لقد كشفت وأكدت الأزمة الناجمة عن الحرب الروسية الأوكرانية على أهمية ومخاطر نمط الاندماج في الاقتصاد العالمي بالنسبة لاقتصاد أي دوله، وبالنسبة للقطاعات المختلفة ومنها القطاع الصناعي، ودور هذا النمط في تفاوت

[13] على سبيل إذا نظرنا إلى التجارة الخارجية للدول كمدخل للاندماج في الاقتصاد العالمي، ففي جانب السلع التي تطلبها دول العالم من دولة ما إذا كانت صادرات مهمة واستراتيجية كالمعدات والآلات ومستلزمات الإنتاج والسلع الغذائية والأدوية والتكنولوجيا الحديثة، تكون هذه الدولة في موقف مريح، أما إذا كانت الصادرات عبارة عن سلع كمالية وترفيهية، مثل الفواكه والخضروات والألعاب الإلكترونية ووسائل الترفيه وأدوات التجميل، تكون الدولة في موقف ضعيف في حالة الأزمات والصدمات الخارجية.

تأثر الاقتصادات والصناعات بالأزمات والصدمات الخارجية، وقد قدمت هذه الأزمة نموذجين واضحين يؤكدان ذلك وهما: نمط اندماج الاقتصاد الروسي في الاقتصاد العالمي، ونمط اندماج القطاع الصناعي الأوروبي في سوق الطاقة العالمي، ودور كل منهما في تفاوت تأثر اقتصاد روسيا والصناعة الأوروبية بالأزمة الناجمة عن الحرب.

1-نمط اندماج اقتصاد روسيا في الاقتصاد العالمي ومدى تأثره بالعقوبات الاقتصادية:

بعد اندلاع الحرب في أوكرانيا استخدمت الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي العقوبات الاقتصادية لتقويض النفوذ الروسي الاقتصادي، حيث ركزت على تعبئة دول العالم لعزل روسيا عن الاقتصاد العالمي، وحرمانها من مزايا الاندماج في الاقتصاد العالمي، خاصة مزايا حرية تدفق السلع ورؤوس الأموال، ومن أهم أسباب ضعف تأثير تلك العقوبات على روسيا هو طبيعة نمط اندماج الاقتصاد الروسي في الاقتصاد العالمي، حيث يلاحظ الآتي:

- تماسك الاقتصاد الروسي رغم شدة العقوبات الاقتصادية، لأنه مندمج في الاقتصاد العالمي بطريقة تجعل الاقتصاد العالمي يحتاجه ويعتمد عليه أكثر مما يحتاج هو لاقتصاد العالم ويعتمد عليه، خاصة بالنسبة للسلع الاستراتيجية مثل البترول والغاز والمواد الغذائية وفي مقدمتها القمح والحبوب والأسمدة.
- وجود انقسام حاد في الاتحاد الأوروبي بشأن حظر النفط والغاز الروسي، وكذلك بشأن الالتزام بدفع مقابلهما بالروبل، والذي يرجع بالأساس إلى تفاوت درجة اعتماد دول الاتحاد على واردات النفط والغاز الروسية، فدول البلطيق وبولندا تطالب بفرض الحظر، بينما تعارض ألمانيا -أكبر اقتصاد أوروبي-فرض هذا الحظر، وتبرر ذلك باستحالة استبدالها الإمدادات الروسية على الفور، وأن وقف الواردات سيضر باقتصادها كثيراً، وأنه من الأفضل أن يكون الحظر تدريجياً للسماح لأوروبا بإيجاد بدائل لإمدادات النفط الروسية.
- صعوبة تحمل معظم دول العالم ومنها الدول الأوروبية للآثار المنعكسة عليها من العقوبات الاقتصادية على روسيا، لأن هذه العقوبات لا تلحق الضرر بالاقتصاد الروسي فقط، ولكنها تضر اقتصادات جميع الشركاء الاقتصاديين لها في العالم، ويؤكد ذلك تقرير منظمة التجارة العالمية حول تأثير الأزمة والعقوبات الاقتصادية على التجارة العالمية[14]، حيث كان للحرب في أوكرانيا تأثير كبير على تجارة الاتحاد الأوروبي[15].

2-نمط اندماج الصناعة الأوروبية في سوق الطاقة العالمي:

الملاحظ أن نمط اندماج دول أوروبا في سوق الطاقة العالمي -رغم كونه وليد السياسات الأوروبية في هذا المجال- في غير صالح هذه الدول، لأن هذه السياسات أوجدت نمط اندماج جعل مستقبل اقتصادات وصناعات هذه الدول

---

[14] WTO Secretariat note examines impact of the crisis in Ukraine on global trade and development, on:

- https://www.wto.org/english/news_e/news22_e/devel_08apr22_e.htm

[15] تشير الأرقام إلى أن صادرات الاتحاد الأوروبي انخفضت بنسبة 5.6% في مارس 2022، وتراجعت الواردات بنسبة 3.4%، في حين كان التأثير على الولايات المتحدة أكثر اعتدالاً، حيث انخفضت صادراتها بنسبة 3.4%، وتراجعت وارداتها بنسبة 0.6%.، في المقابل كان التأثير على الصين ضئيلًا، حيث انخفضت صادراتها بنسبة 0.9%، بينما نمت وارداتها بنسبة 0.9%، لأن بكين لم تدعم العقوبات الدولية على روسيا. ولمزيد من التفاصيل يمكن الرجوع إلى:

- Financial Times, Global trade falls 2.8% as Russia's war in Ukraine hits container traffic, on:
- https://www.ft.com/content/ae48f5b4-4928-4582-803c-6c2e02615154

تحت رحمة التقلبات في الأسعار العالمي للطاقة، ورهن تغير سياسات الموردين أصحاب الحصة المسيطرة في السوق، وخاصة روسيا، لذلك ما زالت سياسات الطاقة الأوروبية في ظل أزمة الحرب الروسية الأوكرانية تنقلها من أزمة إلى أزمة أكبر، وستظل هكذا أمام الأزمات المستقبلية ما لم يتم اتباع أوروبا لسياسات تغير النمط الحالي لاندماج اقتصاداتها وصناعاتها في سوق الطاقة العالمي، ويرجع ذلك للأسباب التالية:

- أن الاعتماد المفرط للاقتصادات والصناعات الأوروبية على الغاز الروسي جاء نتيجة لسلسلة من السياسات الصناعية الخاطئة، بما في ذلك حظر صناعة الطاقة النووية في ألمانيا، وحظر الصناعات المرتبطة بتطوير موارد الغاز الطبيعي المحلية في دول الاتحاد.
- أن اندماج الاقتصادات والصناعات الأوروبية في سوق الطاقة العالمي تم بناؤه على أساس أن دول الاتحاد الأوروبي ليس لديها بديل أرخص من الغاز الروسي، وأن عملية استبدال كمية الغاز التي تستوردها أوروبا من روسيا والتي تبلغ حوالي 150 مليار متر مكعب، يُمكن أن تتم من خلال الحصول على الغاز المسال من دول أخرى ولكن هذا سيكون بأسعار أعلى بكثير، أي أن الدول الأوروبية أخذت في حساباتها عنصر اختلاف التكاليف المبني على المزايا النسبية كأحد أسباب قيام التجارة الدولية عندما قررت الاعتماد على النفط والغاز الروسي، ولكنها لم تأخذ في الحسبان مخاطر هذا النمط من الاندماج على الاقتصادات والصناعات الأوروبية في الأجل الطويل وفي حالة الأزمات والصدمات الخارجية.
- عدم نجاح الاتحاد الأوروبي في تحقيق التحول إلى مصادر الطاقة المتجددة الذي تسعى إليه دول الاتحاد منذ فترة في إطار سياسات الاتحاد الحاكمة لقطاع الطاقة، وذلك للعديد من الأسباب أهمها التخوف من ارتفاع التكاليف التي سيتحملها القطاع الصناعي، ودور هذا التحول في رفع ما يعرف بالتضخم الأخضر[16]، وعدم تفكير دول الاتحاد في السياسات والتقنيات البديلة في هذا المجال[17].

ج- ضرورة تغيير النمط الراهن لاندماج الاقتصادات والصناعات العربية في الاقتصاد العالمي:

الملاحظ أن اندماج الصناعات العربية في الاقتصاد العالمي من خلال التجارة الخارجية يتمثل في الاعتماد المفرط على سلاسل التوريد العالمية لتوفير مستلزمات الانتاج، هذا بجانب الاعتماد بشكل واضح على استيراد السلع الرأسمالية والتكنولوجيا اللازمة للقطاع الصناعي، وفي هذا الجانب يلاحظ الآتي:

- ارتفاع نسبة المكونات الأجنبية في منتجات الصناعات التحويلية العربية على حساب المكونات المحلية، وهذا يهدد فرص نجاح التصنيع في الدول العربية، ويتطلب استخدام السياسات التجارية لتغيير هذا الوضع.

[16] التضخم الأخضر هو تضخم ناتج عن التحول إلى الطاقة النظيفة، لأن النتيجة غير المقصودة للتحول هي ارتفاع التكاليف والأسعار، ومنها على سبيل المثال ارتفاع أسعار المعادن الضرورية للطاقة المتجددة والخضراء، مثل النحاس والألومنيوم والليثيوم نتيجة زيادة الطلب عليها.

[17] كان يمكن لأوروبا أن تغير نمط اندماجها في سوق الطاقة العالمي وخاصة سوق الغاز من خلال استخدام تقنيات حديثة لإنتاج الغاز، مثل تقنية إنتاج الغاز بالتكسير الهيدروليكي، وهي التقنية التي تم حظرها في أوروبا منذ سنوات، رغم أن الغاز الطبيعي المُنتَج بتلك التقنية الوارد من الولايات المتحدة الأمريكية إلى الدول الأوروبية هو الذي ساعد أوروبا لمواجهة الأزمة في شتاء عام 2021.

- ضعف التكنولوجيا المستخدمة في الصناعة – والمستوردة من الخارج بالأساس – ودور صعوبة الحصول على التكنولوجيا اللازمة للصناعة في ضعف الإنتاجية للصناعات العربية مقارنة بالدول المتقدمة.
- تركز الواردات الصناعية العربية في مستلزمات الإنتاج الأساسية مثل قطع الغيار، وأجزاء السيارات والجرارات، ومكونات الأدوية، والمركبات العضوية وغير العضوية، والخشب، وغيرها من المنتجات الصناعية ذات القيمة المضافة العالية، وتعتبر بعض هذه الواردات والتكنولوجيا المستخدمة في إنتاجها وغير المتوفرة في الدول العربية محدد أساسي لنجاح التصنيع في الدول العربية.

وخلاصة القول هنا أن النمط الحالي لاندماج الاقتصادات والصناعات العربية في الاقتصاد العالمي عبر نافذة التجارة الخارجية ونافذة التكنولوجيا (صادرات وواردات) في غير صالح الصناعات العربية، بل ويحمل في طياته مخاطر تؤثر على الاقتصادات والصناعات العربية خاصة في حالة الأزمات والصدمات الخارجية. والجدول رقم (6) يوضح التحديات التي يفرضها هذا النمط من الاندماج على القطاع الصناعي في الدول العربية.

الجدول رقم (6)

مخاطر نمط اندماج القطاع الصناعي بالدول العربية في الاقتصاد العالمي عبر التجارة الخارجية

نوعية التجارة	اتجاه التجارة	المخاطر والتحديات
تجارة المنتجات تامة الصنع	• **صادرات** تتركز في الأسمدة، والبلاستيك، والأقمشة والمنسوجات والملابس الجاهزة، والأجهزة المنزلية، والأدوية، والكيماويات.	صادرات محدودة ومنخفضة القيمة المضافة والمكون المعرفي، وتتعرض لمنافسة حادة في الأسواق المحلية والعالمية
	• **واردات** تتركز في الآلات والمعدات، وقطع الغيار، وأجزاء السيارات والجرارات، والأدوية، والمركبات العضوية وغير العضوية.	سلع استراتيجية لنمو وتعميق التصنيع، وقد يشكل عدم توفرها تهديدا لأداء القطاع الصناعي ولفرص نجاح سياسات التصنيع المحلي
تجارة مستلزمات الإنتاج الصناعي	• **صادرات** مواد خام – ومواد نصف مصنعة	صادرات تتعرض لتقلبات كبيرة في أسعارها العالمية، وقد تعتمد في انتاجها على تكنولوجيا من الخارج، وقد يكون الإفراط في تصديرها على حساب تراجع فرص نجاح تعميق التصنيع المحلي، ونقصها في الأسواق المحلية.
	• **واردات** مكونات أساسية، ومستلزمات إنتاج رئيسية وبنسبة كبيرة من المكونات في المنتج النهائي	تمثل مكون أساسي لنمو وتعميق التصنيع، وللإنتاج من أجل الوفاء بعقود التصدير – وقد يشكل عدم توفرها بسبب اختلال سلاسل التوريد صدمة كبيرة للقطاع الصناعي، بجانب أن اسعارها ترتفع باستمرار

نوعية التجارة	اتجاه التجارة	المخاطر والتحديات
تجارة الطاقة والمنتجات النفطية والاستخراجية	• **صادرات** نفط خام وغاز وبتروكيماويات ومواد تعدينية	تتعرض لتقلبات الأسعار العالمية – وتتسم بالقابلية للنضوب وتلويث البيئة –والاعتماد على تكنولوجيا واستثمارات مستوردة بشكل أساسي.
	• **واردات** منتجات بترولية مكررة، وبتروكيماويات، ومواد تعدينية عالية القيمة	تتعرض لتقلبات الأسعار العالمية – وتعتبر محدد مهم للإنتاج والتصدير في القطاع الصناعي بالدول العربية
تجارة تكنولوجيا التصنيع	الدول العربية مستورد صافي للتكنولوجيا اللازمة للصناعة	تشكل تهديد لفرص نجاح عمليات تعميق التصنيع، ولتنافسية الصناعة، وذلك بسبب صعوبة نقل التكنولوجيا واحتكارها – وارتفاع أسعارها باستمرار – وتغيرها الدائم

المصدر: تم إعداده بمعرفة الباحث.

والملاحظ أن الجدول السابق يوضح المخاطر والتحديات التي تواجه القطاع الصناعي في الدول العربية، والتي تجعل هذا القطاع ضعيف في مواجهة الصدمات الخارجية وأكثر تأثراً بها، حيث أن المشكلة الحقيقية لا تكمن في اندماج القطاع الصناعي للدول العربية في سلاسل الإنتاج الصناعي العالمية عبر بوابة التجارة الخارجية، وإنما تكمن في نمط هذا الاندماج، أي الكيفية التي تعتمد بها الصناعة العربية على الأسواق الخارجية، خاصة في مجال الحصول على التكنولوجيا ومستلزمات الإنتاج، وفي مجال تصدير المنتجات الصناعية العربية إلى الأسواق العالمية.

خامساً: الدروس المستفادة من التجارب الدولية لحماية الصناعات العربية من الأزمات الخارجية:

هناك العديد من الدروس المستفادة التي أفرزتها بعض التجارب الدولية لمواجهة الأزمات على المستوى الإقليمي، وتعد تجربة الاتحاد الأوروبي وتجربة تجمع الآسيان تجربتين نموذجيتين، وذلك لنجاحهما النسبي في مواجهة الأزمات، ويمكن أن تستفيد الدول العربية من مثل هذه التجارب لبناء منظومة عربية لحماية اقتصاداتها والقطاع الصناعي من الأزمات والصدمات الخارجية.

أ- تجربة الاتحاد الأوروبي:

تعرض الاتحاد الأوروبي للعديد من الأزمات، مثل أزمة الديون السيادية، والأزمة المالية العالمية، وأزمة خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي، وأزمة جائحة كوفيد -19، وأزمة الحرب الروسية الأوكرانية، وقد نجح الاتحاد نسبياً في تطوير منظومة مشتركة للتعامل مع الأزمات تتكون من الآليات التالية:

- آلية الاستقرار الأوروبية، وهي آلية أطلقتها الدول الأعضاء كوسيلة دائمة للتعامل مع الأزمات المالية في المنطقة، وذلك أثناء مواجهة أزمة الديون السيادية عام 2012، وتستهدف مساعدة الدول الأعضاء في مواجهة الأزمات المالية، والحفاظ على الاستقرار المالي والنقدي لمنع تضرر الوحدة النقدية الأوروبية.

- خطة طوارئ لإمدادات الأمن الغذائي أثناء الأزمات، وتبنتها المفوضية الأوروبية في 2021، وتهدف إلى تجنب مواجهة الأعضاء نقص في الغذاء أثناء الأزمات، وتعزيز المرونة لسلسلة التوريد الغذائية.
- آلية الحماية المدنية، وهي آلية يعمل بموجبها مركز الأزمات الذي يراقب الكوارث على مدار الساعة، وعندما لا تتمكن دولة عضو بالاتحاد من التعامل مع الأزمة تلجأ إلى المركز وتطلب المساعدة من بقية الأعضاء.
- خطة للإنقاذ تم وضعها ضمن آلية الحماية المدنية التابعة للاتحاد الأوروبي خلال الفترة 2021–2027 تهدف إلى إنشاء احتياطيات من المعدات الاستراتيجية لتغطية حالات الطوارئ الصحية، وتفشي الأوبئة، والحوادث ذات الصلة بالمواد الكيميائية، والبيولوجية، والإشعاعية، والنووية وحالات الطوارئ الأخرى.
- الوحدة المشتركة لمواجهة الأزمات المرتبطة بالأمن السيبراني، وهي وحدة أنشأها الاتحاد عام 2021، بهدف الاستجابة السريعة لأي دولة عضو تتعرض مؤسساتها وشركاتها لهجمات إلكترونية واسعة.

وقد واجه الاتحاد أزمة كوفيد – 19 انطلاقاً من أنه لا سبيل إلى التغلب على هذه الأزمة بدون انتعاش اقتصادي أوروبي مبني على التضامن والقوة، وتبني سياسة التصدي المشترك للأزمة، حيث قرر المجلس الأوروبي في مارس 2020 تنسيق التدابير المتخذة على الحدود، واعتمدت المفوضية الأوروبية في مايو 2020، مبادرة الانتعاش الأوروبي في مواجه الأزمة، وكان أحد التدابير التي تضمنتها المبادرة هو إنشاء صندوق إنعاش أوروبي من أجل التضامن والنمو، وإنشاء شبكة الأمان الأوروبية بميزانية 540 مليار يورو لدعم الاقتصاد ومكافحة البطالة، واتخذت الدول الأعضاء عدداً من التدابير لتنسيق الجهود في مجال الصحة العامّة وحماية المواطنين، وحيازة معدات طبية مشتركة، وذلك بإنشاء أول احتياطي مشترك للمعدات الطبية وإبرام صفقات عمومية مشتركة لشراء تجهيزات الوقاية الفردية وصناعة وشراء اللقاحات، واتخاذ إجراءات لمنع حدوث أزمة غذاء، كان منها تعزيز حركة البضائع والعاملين الأساسيين في السوق الموحدة، وتدشين الممرات الخضراء والمبادئ التوجيهية لحماية صناعات الغذاء، وتعاون دول الاتحاد لتقديم المساعدات لدول العالم الشريكة لمواجهة الجائحة، حيث أطلقت المفوضية الأوروبية في 2020 برنامج (فريق أوروبا)، وتم دمج موارد الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء ومؤسساته المالية، ووصلت القيمة الإجمالية للبرنامج حوالي 38,5 مليار يورو.

وفي مجال حماية قطاع الصناعة من تداعيات أزمة كوفيد– 19، قام الاتحاد الأوروبي بتيسير حركة السلع والبضائع داخل الاتحاد، من خلال ممرات إمداد ذات أولوية على الحدود، من أجل سهولة تزويد المستشفيات والمتاجر والمصانع بمستلزماتها، ودعم الصناعات خاصة الصغيرة والمتوسطة، وتيسير الحصول على المساعدات الحكومية، وتنسيق الجهود من أجل زيادة القدرات الإنتاجية، ومنع تصدير منتجات الوقاية الفردية بدون تصريح، وإنشاء صندوق إنعاش من أجل استمرار التضامن والنمو، وتخصيص 200 مليار يورو لضمان القروض المقدمة للشركات عبر بنك الاستثمار الأوروبي، وتخصيص 240 مليار يورو لوكالة دعم الاستقرار، وتقديم 40 مليار يورو من المصرف الأوروبي للاستثمار لدعم المنشآت الصغيرة والمتوسطة، وتدشين ممرات خضراء لحماية الصناعات الغذائية، وصناعة المعدات الطبية.

ب- تجربة تجمع الآسيان:

رغم مواجهة تجمع الآسيان العديد من الأزمات، إلا أنه لم ينجح في بناء منظومة كاملة لمواجهة الأزمات، ولكن كان هناك تنسيق بين الدول الأعضاء خلال هذه الأزمات، حيث يعمل تجمع الآسيان بتوافق الآراء، وفي إطار التعاون في مواجهة الأزمات المتكررة قامت دول الآسيان بإنشاء آلية تعاون استجابة للأزمة المالية الآسيوية في أواخر تسعينيات القرن الماضي، وإقامة معهد الآسيان للسلام والمصالحة ومنع الأزمات عام 2012، وتكوين احتياطي من الأرز يستخدم عند الطوارئ، باعتبار الأرز سلعة استراتيجية لجميع شعوب الآسيان.

وفي مواجهة أزمة كوفيد – 19 تعهدت دول تجمع الآسيان بتكثيف التعاون المشترك وتوفير كل أنواع الدعم للتغلب على الأزمة، والتعاون العلمي من أجل تطوير لقاح، وضمان وصوله إلى كل الأعضاء، ووضع خطة لإنعاش الاقتصاد في مرحلة ما بعد الأزمة، تركز على تعزيز التضامن الاجتماعي، والأمن الغذائي، وتطوير الاحتياطات من الإمدادات الطبية، واستخدام مستودعات احتياطيات الآسيان لدعم احتياجات الأعضاء أثناء الأزمة.

وفي مجال حماية الصناعة من تداعيات أزمة كوفيد- 19 قامت دول تجمع الآسيان بزيادة الدعم للصناعات الصغيرة والمتوسطة وغيرها من الصناعات لتحسين استقرار الاقتصاد الإقليمي، وتقديم الدعم للصناعات الأشد تضرراً من الأزمة، وفتح مسار سريع للموظفين الذين يقومون بزيارات عاجلة في مجالات التجارة والإنتاج والخدمات التكنولوجية بين الدول الأعضاء، والحفاظ على تدفق البضائع، واستقرار سلاسل الصناعة والإمداد، ووضع خطة للاستفادة من قوة التكامل لزيادة خفض الرسوم الجمركية، وإزالة الحواجز، وتعزيز تدفق التجارة والاستثمار، وإبقاء الأسواق مفتوحة، في محاولة لاستعادة النمو بأسرع وقت ممكن، وتنسيق سياسات الاقتصاد الكلي لتحقيق الاستقرار في سلاسل الإنتاج الصناعي، وضخ مليارات الدولارات في النظام المالي، واتفاق الدول الأعضاء على الامتناع عن اتخاذ تدابير غير ضرورية قد تؤثر على التدفق السلس للبضائع الأساسية مثل الغذاء والأدوية والمستلزمات الطبية، ومواصلة معالجة الحواجز غير الجمركية، التي تعوق التدفق السلس للبضائع والخدمات، والتنسيق الوثيق بين وكالات الجمارك، لمواصلة تعزيز إجراءات تيسير التجارة عبر الحدود، وتحديد بعض المبادرات لتعزيز الجهود المشتركة نحو التعافي فيما بعد الأزمة، وأهمها معالجة الحواجز التجارية، وتعزيز التجارة والاستثمار، وتوسيع مجالات التعاون، والتوقيع على الشراكة الاقتصادية الإقليمية الشاملة، وهي اتفاقية للتجارة الحرة بين دول الآسيان وشركائها الستة في الاتفاقية (الصين، واليابان، وكوريا الجنوبية، وأستراليا، ونيوزيلندا، والهند).

ج – الدول العربية ومواجهة الأزمات والصدمات الخارجية:

تأثرت الدول العربية كغيرها من دول العالم بأزمات وصدمات خارجية كثيرة، منها الأزمة الآسيوية والأزمة المالية العالمية وأزمة جائحة كوفيد –19، وأخيراً الأزمة الناتجة عن الحرب في أوكرانيا، وكان تأثر الاقتصادات والصناعات العربية بهذه الأزمات والصدمات ناتج عن ارتباطها القوي بالأسواق العالمية، ورغم تكرار تلك الأزمات إلا أن الدول العربية لم توحد أو تنسق بين سياساتها وآلياتها في مواجهة هذه الأزمات، ولم تضع منظومة عربية مشتركة لمواجه

هذه الأزمات والتعامل مع تداعياتها. ومع ذلك يجب الإشارة إلى ما قامت به دول مجلس التعاون الخليجي خلال الجائحة كتجمع عربي شبه إقليمي، حيث تم التأكيد على حرص الدول الأعضاء على التعاون في مواجهة الأزمات، وعلى أهمية تعزيز التعاون المشترك لاستمرار مكافحة أزمة كوفيد-19، وأهمية دعم مسيرة العمل الجماعي لمكافحة الأوبئة والأمراض والجوائح المماثلة في المستقبل.

ويمكن ملاحظة أن العمل المشترك بين دول مجلس التعاون الخليجي كان موجود نسبياً في مواجهة أزمة كوفيد – 19 مقارنة بالدائرة الأوسع للعمل العربي المشترك، حيث قامت دول المجلس بإنشاء عدد من اللجان المتخصصة لدعم وتكامل مجالات التنسيق في مواجهة الأزمة، ومن بين هذه اللجان المشتركة: لجنة التعاون المالي والاقتصادي، ولجنة التعاون التجاري، ولجنة هيئات الأسواق المالية، ولجنة محافظي البنوك المركزية، كما كان هناك تعاون بين دول المجلس لضمان تدفق السلع والخدمات الأساسية بينها من أجل ضمان الأمن الغذائي. ورغم ذلك لم تتخذ الدول على مستوى جامعة الدول العربية سياسات وإجراءات مشتركة لمواجهة أزمة كوفيد 19، ولا لحماية القطاع الصناعي من تداعيات الأزمة، وفي الغالب كانت سياسات وإجراءات قطرية متنوعة، كان من أهمها ما يلي:

- تخصيص مبالغ كبيرة لمواجهة التداعيات الاقتصادية للأزمة على الاقتصاد ككل وعلى القطاعات الأكثر تأثرا بالأزمة ومنها القطاع الصناعي.
- دعم العمالة الوطنية المتأثرة بالأزمة وإدخال بعض الإصلاحات الهيكلية في سوق العمل.
- الحفاظ على الاستقرار المالي للحد من تأثر أنشطة القطاعات المختلفة ومنها القطاع الصناعي.
- تقديم الدعم للصناعات الطبية والغذائية لتلبية الطلب المتزايد على منتجاتها.
- دعم الصناعات المتأثرة بالأزمة من خلال إعادة هيكلة دفعات القروض، وخاصة للمشاريع الصغيرة والمتوسطة وللصناعات الطبية، حيث تم تمديد فترة السماح وإعادة جدولة القروض للمنشآت الأشد حاجة.
- دعم المصاريف التشغيلية للمشاريع الصناعية الصغيرة والمتوسطة المتأثرة بالأزمة.
- تأجيل دفع الضرائب مثل ضريبة القيمة المضافة وضريبة الدخل.
- تأجيل تحصيل الرسوم الجمركية وبعض رسوم الخدمات الحكومية والرسوم البلدية المستحقة على منشآت القطاع الخاص.
- دعم المصانع المرخصة التي تأثرت بالأزمة عن طريق تأجيل سداد المقابل المالي لمنشآتها، وتمديد رخص التشغيل للمصانع المنتجة، وتأجيل دفع فواتير الكهرباء للمنشآت الصناعية.

د – أهم الحقائق والدروس المستفادة للدول العربية من التعامل مع الأزمات والصدمات الخارجية:

في ضوء التجارب الدولية للتعامل مع الأزمات والصدمات الخارجية التي أثرت على الاقتصادات وعلى القطاع الصناعي في الدول العربية (خاصة أزمة كوفيد -19)، يلاحظ أنه تم الكشف والتأكيد على العديد من الحقائق

والدروس المستفادة التي يجب أخذها في الحسبان من قبل راسمي السياسات المؤثرة على القطاع الصناعي، وخاصة السياسات التجارية والصناعية، ومن أهم هذه الحقائق والدروس ما يلي:

1. كشفت الأزمات المتتابعة عن أن المشكلة ليست في ارتفاع درجة اندماج الاقتصادات والصناعات العربية في الاقتصاد العالمي، ولكن المشكلة تكمن في نمط هذا الاندماج، فمهما ارتفعت نسبة الاندماج في الاقتصاد العالمي والاعتماد على القطاع الخارجي في تحقيق النمو، تبقى المشكلة في نوعية الاندماج وكيفيته وليس في كم الاعتماد على العالم الخارجي، أي أن المهم هو ما يقدمه القطاع الصناعي في الدولة للعالم وما يأخذه من العالم من حيث الكيف والكم، وماذا لو تعطلت سلاسل الاندماج مع العالم الخارجي، وبمعنى آخر هل هذا النمط من الاندماج يساعد الاقتصادات والصناعات العربية على تحقيق نمو ذاتي مستدام أم يحمل في طياته مخاطر يمكن أن تؤثر على الاقتصادات والصناعات العربية في الظروف العادية وفي حالة الصدمات الخارجية.
2. كشفت الأزمات المتتابعة عن ضعف سلاسل الإمداد والتوريد التي تربط الصناعات العربية بالعالم الخارجي، وأن الإبقاء على النمط الحالي لارتباط الصناعات العربية بهذه السلاسل يحمل في طياته العديد من المخاطر، خاصة مخاطر انقطاع وصول مستلزمات الإنتاج والتمويل والاستثمارات والعمالة بسبب الصدمات الخارجية.
3. أكدت الأزمات المتتابعة على ضرورة تغيير الاستراتيجيات والسياسات التي تتبناها الدول العربية في مجال تنمية وتعميق الصناعة، وأن استراتيجية تنمية وتعميق الصناعة القائمة على التكامل والاندماج في التجارة العالمية أو القائمة على تسليم المفتاح ليست هي المثلى في جميع الأحوال.
4. كشفت أزمة جائحة كوفيد -19 وبعدها أزمة الحرب الروسية الأوكرانية عن خلل خطير يكمن في المؤشرات التي يتم استخدامها لتقييم انجازات وحالة التنمية ومنها التنمية الصناعية في الدول العربية، حيث يتم الخلط بين الإحصائيات والمؤشرات والمتغيرات، فالأرقام الخاصة بالإحصائيات والمتغيرات قد تكون لها دلالة على مدى توفر البيئة والوسائل اللازمة لتحقيق التنمية الصناعية، ولكنها في الغالب ليست مؤشرات تدل على تحسن حقيقي في حالة التنمية الصناعية، فعلى سبيل المثال تعمل الدول العربية على رفع معدلات النمو في القطاع الصناعي، وقد يحقق القطاع الصناعي معدل نمو مرتفع بالفعل، ولكن الأهم من ذلك هو الاهتمام بنوعية وجودة واستدامة وذاتية هذا النمو، وكذلك الاهتمام بمصادر هذا النمو، ومدى اعتماده على الخارج، ومدى تأثره بالأزمات والصدمات الخارجية[18]، وهكذا بالنسبة لغيره من مؤشرات التنمية الصناعية.
5. أكدت جائحة كوفيد-19 على أهمية ميزة القرب الجغرافي في وقت الأزمات، حيث زادت نسبة الصادرات البينية للدول العربية لتصل لحوالي 12,9% عام 2020 مقابل 11% عام 2019، وهذا يعني أهمية إيجاد سلاسل عربية للقيمة وسلاسل عربية للتوريد، وذلك لحماية الاقتصادات والصناعة العربية من الاضطرابات التي تصيب السلاسل العالمية في وقت الأزمات والصدمات، كما يؤكد على الأهمية الكبيرة للتكامل الصناعي العربي.

[18] د. مغاوري شلبي علي، كورونا والمؤشرات الحقيقية لقياس إنجازات مسيرة التنمية عربياً،
-https://www.awalan.com/Article/4900/%D%83%9D%88%9D%8B%1D%88%9D%86%9D%8A7

6. كشفت أزمة كوفيد- 19، وأزمة الحرب في أوكرانيا عن أهمية الاتجاه بقوة لإعادة النظر في طبيعة العلاقات وطبيعة التعاون بين الدول الأعضاء في التكتلات الاقتصادية الإقليمية وشبه الإقليمية، فقد كانت اختباراً حقيقياً للتعاون بين الدول الأعضاء في هذه التكتلات، حيث طُرِح في ظل الأزمتين سؤالاً في غاية الأهمية وهو: هل السوق المشتركة الواحدة لأي تكتل اقتصادي تكون سوق واحدة في الظروف المواتية فقط، أم في حالة الأزمات والصدمات أيضاً؟، وهل خروج الأعضاء في التكتلات والاتفاقيات الاقتصادية عن السياسات الجماعية المتفق عليها وبحث كل عضو عن مصالحة بطريقته الخاصة مبرر في ظل الأزمات والصدمات الدولية؟ وما هي فائدة هذه التكتلات والاتفاقيات إذا تم الخروج على قراراتها في ظل الأزمات والصدمات.
7. أكدت أزمة كوفيد- 19 على أهمية سرعة التعامل مع العديد من القضايا التي تؤثر على الاقتصاد بصفة عامة وعلى قطاع الصناعة بصفة خاصة في الدول العربية، ومن أهمها:
   - قضايا التحول الرقمي والخدمات الحكومية الرقمية الحديثة التي تقدمها الحكومات في العربية للقطاع الصناعي.
   - ضرورة التركيز أكثر على قضايا التنويع الاقتصادي ودور القطاع الصناعي فيها.
   - أهمية سياسات تعزيز الابتكار الصناعي وتحسين المشاركة في سلاسل القيمة العالمية والإقليمية.
   - أهمية التغيير الهيكلي وزيادة الإنفاق على التعليم لإعداد العمالة الوطنية للقطاع الصناعي.
8. أكدت الأزمة على أهمية وجود قاعدة بيانات للمصانع في الدول العربية تشمل كافة التفاصيل، لأن هذه القاعدة في غاية الأهمية لنجاح الدول العربية في إدارة أي أزمة تواجه القطاع الصناعي.
9. أكدت الأزمات المتكررة على ضرورة وجود منظومة عربية لمواجهة الأزمات والصدمات المتكررة في المجالات الاقتصادية والسياسية والأمنية والغذائية، لتعزيز الاعتماد المتبادل بين الدول العربية لمواجهة الأزمات، وبالتالي أهمية وجود منظومة لحماية القطاع الصناعي من هذه الأزمات والصدمات.

سادساً: سياسات تعزيز قدرة القطاع الصناعي في الدول العربية على مواجهة الأزمات والصدمات:

بصفة عامة لا يمكن فصل سياسات وآليات تنمية القطاع الصناعي في الدول العربية عن السياسات والآليات اللازمة لتعزيز قدرة هذا القطاع على مواجهة الأزمات والصدمات الخارجية، لأن نمو هذا القطاع على أسس سليمة تلائم المستجدات العربية والدولية، وتواكب أهم المستجدات الخاصة بالتنمية الصناعية المستدامة، وتواكب مستجدات الثورة الصناعية الرابعة، وتركز على استغلال الموارد العربية هو أكبر ضمانة لحماية القطاع الصناعي من التأثر بالأزمات والصدمات الخارجية، وهو الهدف الأعلى لكلا النوعين من السياسات والآليات، ولكن يجب التأكيد هنا على أن زيادة قدرة القطاع الصناعي في الدول العربية على مواجهة الأزمات والصدمات الخارجية يحتاج إلى سياسات تركز على تنمية القطاع الصناعي وفي نفس الوقت تعمل على تغيير نمط اندماج هذا القطاع والاقتصادات العربية ككل في الاقتصاد العالمي، ليكون النمو الذي يحققه هذ القطاع ليس نمو مرتفع فقط، ولكن نمو ذاتي، ومستدام، ونوعي، ومستقر، وأقل تأثراً بالأزمات والصدمات الخارجية، ومن أهم هذه السياسات ما يلي:

أ- سياسات تعزيز تنافسية الصناعات العربية في مواجهة الأزمات والصدمات الخارجية:

يعتمد نجاح الدول العربية في تحسين تنافسية اقتصاداتها وتحسين تنافسية القطاع الصناعي على تبني استراتيجية طويلة الأجل لتطوير القدرة التنافسية استناداً على عدة محاور رئيسية في مقدمتها تحقيق الاستقرار السياسي والاجتماعي، والإصلاح الاقتصادي، بما يتضمنه ذلك من تنويع الهيكل الإنتاجي للصناعات، وتطوير الإنتاجية والكفاءة الصناعية، ويمكن تحقيق ذلك من خلال حزمة من السياسات أهمها ما يلي:

1- تنويع الأنشطة الصناعية، وتوفير بيئة أعمال مستقرة وتنافسية خاصة على مستوى الأطر المؤسساتية والبنية التحتية، واستقرار الاقتصاد الكلى، والتطبيقات التقنية وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، ويمكن تبادل الخبرات بين الدول العربية والاستفادة في ذلك من التجارب العربية الناجحة مثل تجربة دولة الإمارات التي تحتل المرتبة الأولى عربياً في التنافسية العالمية عام 2021.

2- تطوير دور العنصر البشري في القطاع الصناعي بالدول العربية، من خلال منح الأولوية القصوى لتوفير الكوادر العربية ذات المهارات العالية، خصوصاً في مجال العلوم والتكنولوجيا، والتنسيق بين سياسات التعليم والبحث والتطوير، وبين السياسات الاقتصادية ليرتفع العائد المادي والمعنوي للاستثمار من خلال الوظائف الجيدة التي يوفرها القطاع الصناعي، وبما يحقق تنافسية عربية في الأسواق الدولية للسلع الصناعية.

3- تفعيل دور الصناعات الصغيرة والمتوسطة في تحسين القدرة التنافسية للصناعة في الدول العربية، واستغلال قدرة هذه الصناعات على توليد قيمة مضافة كبيرة، وامتصاص فائض العمالة، وتحسين كفاءة الإنتاجية، خاصة في الدول العربية المصدرة للنفط، لأهميته في تنويع هيكل الصادرات في تلك الدول، وجعل اقتصاداتها أكثر استقراراً وأقل عرضه للتأثر بالصدمات الناتجة عن تقلبات الأسعار العالمية للنفط.

ب- سياسات تطوير وتوطين التكنولوجيا الصناعية الحديثة في الدول العربية:

من المعروف أن التقنيات الصناعية الحديثة أصبحت من العوامل الأساسية في تطوير وتنمية الصناعة، ومحدد أساسي في رفع تنافسية الصناعة وتعزيز قدرتها على تلقي الصدمات الخارجية والتعامل مع تداعياتها، وقد أكدت على ذلك خلال السنوات الأخيرة الثورة الصناعية الرابعة وما يصاحبها من أساليب وتطبيقات صناعية ذكية في مجالات الإنتاج والتشغيل والجودة والصيانة وغيرها من المجالات. والملاحظ أن هناك دول عربية قامت بوضح استراتيجيات وخطط وبرامج لمواكبة الثورة الصناعية الرابعة وللتحول الرقمي والذكاء الاصطناعي في القطاع الصناعي، وهذا أمر في غاية الأهمية، وفي هذا السياق تحتاج الدول العربية إلى تطبيق حزمة من السياسات والآليات للحد من تأثر القطاع الصناعي بالصدمات الخارجية التي تحد من فرص حصول الدول العربية على التكنولوجيا الحديثة اللازمة للقطاع الصناعي، ومن أهم هذه السياسات ما يلي:

1- تطوير القاعدة التكنولوجية في الدول العربية من خلال تحديث المصانع، ومن خلال الشراكات مع الشركات الدولية الرائدة في تقنيات الثورة الصناعية الرابعة، ووفق أسس اقتصادية تلائم ظروف الصناعات في الدول العربية، وخاصة الصناعات الصغيرة والمتوسطة.

2- الاهتمام بتوطين التقنيات الصناعية الحديثة والإنفاق على تطويرها من خلال شراكات بين الحكومات العربية والقطاع الصناعي، وذلك للحد من الاعتماد المفرط للصناعات العربية على التكنولوجيا المستوردة، والتي تتزايد صعوبة الحصول عليها باستمرار، وهو ما يجعل الصناعات العربية أكثر تأثراً بالأزمات والصدمات الخارجية، ورهن التغيير في سياسات وشروط الدول والشركات الأجنبية التي تمتلك هذه التكنولوجيا.

3- زيادة إنفاق الحكومات والمصانع في الدول العربية على التطوير والابتكارات في المجالات الصناعية، وربط الصناعة بالجامعات ومراكز البحث في الدول العربية لتحويل نتائج البحوث والابتكارات والاختراعات إلى منتجات صناعية، ولمساهمة الجامعات في تقديم الحلول العلمية للمشاكل التي تواجه الصناعات العربية.

4- تقديم الحكومات العربية دعم نوعي للاستثمارات الصناعية التي تقوم باستيراد آلات ومعدات تستخدم لإنتاج منتجات رقمية ومنتجات ذكية، وتقديم مساندة نوعية أيضاً للصادرات العربية من هذه المنتجات الصناعية.

5- استخدام برامج التوازن الاقتصادي وعقود الأوفسيت لنقل ولتوطين التكنولوجيا الصناعية الحديثة في الصناعات الاستراتيجية، وتعظيم استفادة القطاع الصناعي في الدول العربية من العلاقات الخارجية مع الشركاء الاقتصاديين سواء المصدرين أو المستثمرين أو الموردين في الأسواق العربية [19].

ج- سياسات دعم ومساندة الصناعات العربية في وقت الأزمات والصدمات الخارجية:

لا يمكن استبعاد تأثر الاقتصادات والصناعات العربية بالأزمات والصدمات الخارجية، وذلك لأنها ليست معزولة تماماً عن بيئة الأعمال الدولية، ومن ثم يمكن استعداد الدول العربية على المستوى القطري لمساعدة الصناعات العربية للحد من تأثرها عند حدوث هذه الأزمات والصدمات، وذلك من خلال السياسات التالية:

1- مواصلة الدول العربية لجهود تحسين بيئة الأعمال للقطاع الصناعي، وتقليل الأعباء المحملة على الإنتاج الصناعي، وتسهيل عملتي التصدير والاستيراد معاً، وليس عملية التصدير فقط، وزيادة مرونة أسواق العمل.

2- تكثيف الاستثمارات العربية على مستوى الحكومات والمصانع في مجالات التحول الرقمي والرقمنة الصناعية، وتنمية الابتكارات التكنولوجية، ومواكبة تقنيات وتطبيقات الثورة الصناعية الرابعة، وذلك لدور التحول الرقمي وهذه التقنيات في تقليل التكاليف والحد من تأثير الصدمات الخارجية في القطاع الصناعي.

3- استمرار استهداف منشآت الأعمال المتضررة من الأزمة لكي تحصل على تحويلات نقدية، ودعم على الأجور، وتخفيض ضريبي، لكي تحافظ على استقرار أوضاعها، وتستمر في الوفاء بالتزاماتها تجاه جميع الأطراف خاصة العملاء والموردين والعمال.

---

[19] تقوم فكرة برامج التوازن الاقتصادي وعقود الأوفسيت على ربط عقود الواردات والمناقصات الكبيرة بشروط وعقود للمبادلة، ومنها شروط الحصول على التكنولوجيا الحديثة أو المشاركة في سلسلة الإنتاج بمكون محدد، وغيرها من الشروط، وقد حققت دول مثل الإمارات والسعودية نجاحات في هذا المجال ولمزيد من التفاصيل يمكن الرجوع إلى:

د. مغاوري شلبي، استخدام برامج التوازن الاقتصادي وعقود الأوفسيت لتعميق الصناعة المصرية: رؤية وبرنامج مقترح في ضوء الدروس المستفادة من أهم التجارب الدولية، سلسلة أوراق مشروع تعميق التصنيع المحلي، رقم 5، معهد التخطيط القومي، القاهرة، 2022.

4- أن تظل البنوك المركزية العربية مستعدة لتقديم سيولة وفيرة للبنوك والشركات المالية غير المصرفية، وخاصة التي تقدم التمويل للقطاع الصناعي وفي المقدمة الصناعات الصغيرة والمتوسطة.

5- الاستعداد المستمر من الحكومات العربية لتقديم ضمانات ائتمانية مؤقتة موجهة لتلبية احتياجات الصناعة من السيولة في ظل الأزمات والصدمات الخارجية، لمنع تراجع نشاطها تأثراً بالأزمة.

د – سياسات تغيير نمط اندماج الاقتصادات والصناعات العربية في الاقتصاد العالمي:

لقد كشفت الأزمات والصدمات الخارجية عن أن فوائد سياسات تحرير التجارة في غالبية الدول كانت مقومة بأكثر من حقيقتها، وذلك بسبب الاقتناع بأن الانفتاح التجاري والاندماج في الاقتصاد العالمي هو مصدر أساسي للنمو، بينما تجارب العديد من الدول أكدت على أن تحرير التجارة والانفتاح هي أدوات وليست أهداف، ولذلك من المهم فهم راسمي السياسات في الدول العربية لحقيقة تأثير السياسات الاقتصادية على نمط اندماج القطاع الصناعي في الاقتصاد العالمي، وخاصة السياسات التجارية، حيث يجب التمييز بين التجارة الخارجية التي يتم من خلالها تداول المنتجات الصناعية ومستلزماتها عبر الحدود دون تدخل الحكومات، وبين السياسات التجارية التي يُقصد بها السياسات والإجراءات التي تطبقها الحكومات على المنتجات الصناعية ومستلزماتها عندما تعبر الحدود، وغيرها من الإجراءات التي تؤثر على الإنتاج الصناعي (مثل مساندة ودعم الصادرات، أو حظر التصدير والاستيراد، أو مكافحة الإغراق، وغيرها)، حيث يوجد مداخل رئيسية لتأثير هذه السياسات على نمط اندماج القطاع الصناعي بالاقتصاد العالمي عبر بوابة التجارة الخارجية، وأهم هذه المداخل ما يلي:

1- أن تدفقات الواردات من المنتجات الصناعية النهائية تكون غالباً منافس للمنتجات المحلية المماثلة، وبالتالي فإن السياسات التجارية التي تعمل على تحرير الواردات الصناعية تكون مؤثرة على حصة الصناعات المحلية من السوق، ومن ثم تؤثر على فرص نمو وتعميق هذه الصناعات، وكذلك على صمودها في مواجهة الأزمات.

2- أن تدفقات الواردات من المستلزمات الصناعية والتكنولوجيا تمثل غالباً نسبة معتبرة في مكونات المنتجات الصناعية المحلية، وتؤدي سياسات تحرير الواردات إلى الزيادة في هذه النسبة على حساب نسبة المكونات المحلية، ومن ثم زيادة اعتماد الصناعات المحلية على سلاسل التوريد العالمية، وقد تحتل الصناعة المحلية مكانة هامشية في هذه السلاسل، وبالتالي تكون عرضة للصدمات الخارجية، كما أن سياسات تقييد أو حظر هذه النوعية من الواردات تضر الصناعات المحلية وتحد من فرص نموها، وتجعلها غير قادرة على الوفاء بتعاقداتها المحلية والخارجية.

3- أن تدفق الصادرات وتركيز بعض الصناعات المحلية على التصدير يؤدي إلى دمج القطاع الصناعي بالاقتصاد العالمي، وقد تؤدي سياسات دعم الصادرات إلى قيام صناعات محلية مخصصة للتصدير فقط، وهي صناعات تكون عرضة للتأثر بالصدمات الخارجية أكثر من غيرها.

4- أن سياسات تحرير التجارة الخارجية في إطار منظمة التجارة العالمية أو في إطار اتفاقيات تحرير التجارة على المستويين الثنائي والإقليمي، قد تعرض الصناعات المحلية لمنافسة غير عادلة أو لممارسات تجارية غير

مشروعة من الواردات المثيلة، وذلك من خلال إغراق السوق المحلي، أو استيراد منتجات صناعية مدعومة من حكومات بلدانها، أو زيادة الواردات بصورة مفاجئة، وهو ما يحد من فرص نمو وتعميق الصناعات المحلية ويتطلب سياسات وإجراءات تجارية لحمايتها من هذه الممارسات.

5- أن سياسات تحرير التجارة تؤدي إلى توسيع الأسواق أمام الصناعة المحلية ومن ثم نمو صادراتها وزيادة دخل الدولة ودخول المواطنين، وهذا ينعكس إيجابياً على القطاع الصناعي، حيث تزيد القدرة على تنمية وتعميق الصناعة، وتزيد القدرة على التصدير وعلى استيراد التكنولوجيا ومستلزمات الانتاج ومن ثم يتم تعزيز فرص تنمية وتعميق التصنيع المحلي.

وفي ضوء ما سبق تتفاوت الآراء حول تأثير سياسات تحرير التجارة الخارجية على أداء القطاع الصناعي، وبالتالي ليس صحيحاً القطع بتأثير سياسات التجارة الخارجية على تنافسية وتعميق التصنيع المحلي وهل هو تأثير سلبي أم تأثير إيجابي[20]، فهناك من يرى أن تحرير التجارة يمثل خطراً على القطاع الصناعي لأنه يؤدي إلى زيادة اعتماده على الأسواق الخارجية لتوفير المنتجات الصناعية ومستلزماتها، ويعرض الصناعة المحلية لمنافسة غير متكافئة، ومن ثم يرى أن تحرير التجارة الخارجية قبل تمكين وتقوية (تنمية وتعميق) التصنيع المحلي يمثل خطر جسيم. في المقابل هناك من يرى أن تحرير التجارة الخارجية فرصة لتحقيق التنمية الصناعية من خلال التخصص والاستفادة من المزايا النسبية، وكفاءة استغلال الموارد، وزيادة الصادرات ورفع مستويات الدخول، وتوفير فرص العمل، وزيادة فرص الحصول على التكنولوجيا والمستلزمات الصناعية، ومع ذلك نود التأكيد هنا على أن السياسات التجارية المبنية على التحرير الكامل للواردات لم يتم تطبيقها في أغلب الدول المتقدمة صناعياً إلا بعد أن حققت معدلات مرتفعة للنمو في القطاع الصناعي.

ويمكن للدول العربية اتباع حزمة من السياسات لتغيير نمط اندماج القطاع الصناعي في الاقتصاد العالمي ولتقليل تأثر الصناعات العربية بالأزمات والصدمات الخارجية، ومن أهم هذه السياسات ما يلي:

1- إصلاح السياسات التجارية ضمن عملية الإصلاح الاقتصادي في الدول العربية، وإعادة النظر في تعريف مفهوم إصلاح السياسات التجارية ليتسع ويأخذ في الاعتبار الإطار المؤسسي المطلوب لنجاح التجارة والصناعة في تحقيق أهدافها، وجعل إصلاح هذه السياسات يمتد إلى أكثر من مجرد إزالة العوائق الجمركية وغير الجمركية، ليشمل البعد المؤسسي والذي ليس بالضرورة أن يتطابق مع متطلبات منظمة التجارة العالمية، ولكن المهم أن يركز على تحقيق تنمية حقيقية وإلى تعميق الصناعة بما يتناسب مع ظروف الدول العربية ولا يتعارض صراحة مع التزاماتها أمام المنظمة.

---

[20] لمزيد من التفاصيل يمكن الرجوع إلى:

د. منير الحمش، هل حقاً أن تحرير التجارة الخارجية قاطرة للنمو؟، ورقة مقدمة لندوة الثلاثاء الاقتصادية الثالثة والعشرون، جمعية العلوم الاقتصادية السورية، 23، مارس 2010.

-http://www.mafhoum.com/syr/articles_10/hemesh.pdf

2- التركيز على تعميق الصناعات العربية الاستراتيجية وذات الأولوية للاستهلاك وللتصنيع المحلي، مثل الصناعات الغذائية، والصناعات الدوائية، وصناعة قطع الغيار والمكونات الصناعية.

3- تغيير نمط اندماج الصناعات العربية في سلاسل التوريد والإمداد العالمية، وذلك للحد من تأثر هذه الصناعات عند اضطراب أو انقطاع هذه السلاسل في ظل الصدمات الخارجية، وضمان دور ملائم وغير هامشي للصناعات العربية في هذه السلاسل.

4- تركيز الدول العربية على جعل سلاسل الإمداد الخاصة بالصناعة ومستلزماتها وبالسلع الغذائية الاستراتيجية أكثر مرونة لمواجهة الأزمات، وذلك من خلال الدراسات المتعمقة لأسواق الإمداد، وتحديد أقرب البدائل في حالات الأزمات، وسرعة التوجه نحو سلاسل القيمة الرقمية.

5- وضع خطة للطوارئ لتأمين الإمدادات للصناعات الغذائية والدوائية، والحفاظ على الأمن الغذائي والدوائي، في ظل تزايد احتمالات وقوع الأزمات والصدمات الخارجية، بسبب التأثير المتزايد لتغير المناخ على إنتاج الغذاء، وبسبب المخاطر المتعلقة بالصحة، والتهديدات الإلكترونية التي تهدد عمل سلسلة الإمدادات الغذائية والدوائية.

6- تنويع مصادر حصول الصناعات العربية على مستلزمات الإنتاج وتقليل اعتمادها على السوق الصيني، وذلك للحد من تأثرها بالصدمات التي يتعرض أو من المحتمل أن يتعرض لها الاقتصاد الصيني، في ظل دور الصين في الصراع التجاري الدولي، وفي ظل احتمالات انفجار الوضع بين الصين وتايوان.

7- العمل على غلق دوائر الإنتاج للصناعات العربية داخلياً وإقليمياً (كلما كان ذلك ممكناً)، بمعني أن تعتمد الصناعات في الدول العربية على مستلزمات الإنتاج التي توردها سلاسل التوريد المحلية والعربية، لضمان استقرار ونمو هذه الصناعات، والحد من تأثرها بالصدمات الخارجية.

هـ - سياسات العمل الاقتصادي العربي المشترك في مواجهة الأزمات والصدمات الخارجية:

لقد كشفت تجربتي الاتحاد الأوروبي وتجمع الآسيان في مواجهة الأزمات والصدمات الخارجية وخاصة أزمة جائحة كوفيد -19 عن أهمية التضامن الجماعي للدول في مواجهة الأزمات، وكشفت كذلك عن مخاطر غياب هذا التضامن وأنه أحد الأسباب وراء تفاقم التداعيات السلبية للأزمة في بعض الدول خاصة في الاتحاد الأوروبي، حيث واجهت الدول الأعضاء في كل من الاتحاد الأوروبي وتجمع الآسيان التحديات الآتية:

- عدم وجود سياسات موحدة، والاستهانة بمعايير الاستقرار المالي والنقدي، مما أدى إلى حلول غير فعالة في أزمات مالية سابقة، وانعكاس ذلك على آليات معالجة التداعيات الاقتصادية الناتجة عن أزمة كوفيد-19.
- المشكلات الخاصة بآليات اتخاذ القرارات، والتزام الدول الأعضاء بالقرارات الجماعية بعد صدورها، وهو أهم سبب للتأخر في التعامل مع الأزمة في كلا التجربتين.
- اتجاه الأعضاء لاتخاذ تدابير منفردة لمواجهة الأزمة، وسيطرة المصلحة الوطنية على المصلحة الإقليمية[21].

[21] على سبيل المثال في الاتحاد الأوروبي قامت عشر دول أعضاء بفرض قيود على حركة التنقل عبر حدودها مع بقية الأعضاء دون تنسيق مع الدول الأخرى، كما لم تلتزم بعض الدول الأعضاء بالشراء الجماعي للمعدات الطبية واللقاحات مخالفة بذلك القرارات الجماعية.

- عدم التعاون الكافي بين الدول الأعضاء لمساعدة الأعضاء الأكثر تضرراً أثناء الأزمة، (إيطاليا مثالا)، بسبب ضعف تطبيق مبدأ التضامن في مواجهة الأزمات[22].

ورغم ذلك فقد تحقق نجاح ملموس خاصة في تجمع الآسيان في تفادي المرور بنفس درجة المعاناة والاضطرابات التي مرت بها مناطق أخرى في العالم أثناء الأزمة[23]، لذلك هناك أهمية لتعزيز العمل العربي المشترك في مواجهة الأزمات والصدمات الدولية، ويمكن للدول العربية تبني السياسات والإجراءات التالية في هذا المجال:

1- بناء نظام عربي للإنذار المبكر، للتنبؤ بالأزمات المختلفة، وتبادل المعلومات بين الدول العربية قبل الأزمة وأثناء التعامل معها.
2- بناء استراتيجية وإنشاء شبكة عربية مشتركة لتعاون الدول العربية في مواجهة الأزمات والصدمات، ويكون ضمن محاور عملها ضمان تدفق مستلزمات الصناعة ومنتجاتها عبر الحدود في ظل هذه الأزمات.
3- تكوين لجان عربية مشتركة حسب الأنشطة الصناعية، تعمل على حماية القطاع الصناعي من الأزمات والتنسيق بين السياسات العربية في هذا المجال.
4- إنشاء صندوق عربي لمساندة القطاع الصناعي وتعزيز قدرته وقت الأزمات، مع التركيز على الصناعات الصغيرة والمتوسطة.
5- التركيز على سياسات تحقيق التكامل الصناعي بين الدول العربية، والتعاون لإقامة بنية تحتية ومشروعات صناعية لتوفير المنتجات والمستلزمات الصناعية الاستراتيجية خاصة في مجال الصناعات الغذائية والدوائية.

سابعاً: الخلاصة والتوصيات:

في ظل تكرار الأزمات والصدمات الخارجية، هناك أهمية لحماية القطاع الصناعي في الدول العربية منها في المستقبل، لأن الآثار السلبية للأزمات على الصناعة تمتد بدورها لمعظم إن لم يكن لجميع القطاعات والأنشطة الاقتصادية، وذلك بسبب التشابكات بين قطاع الصناعة وغيره من القطاعات والأنشطة، كما أن حماية القطاع الصناعي من الأزمات يعني زيادة فرص نجاح برامج التنوع الاقتصادي، وبرامج تعميق الصناعة في الدول العربية، ويتوقف النجاح في حماية الصناعة من الأزمات في المستقبل على هيكل الصناعة، ويوجد العديد من السمات التي تجعل القطاع الصناعي في الدول العربية أكثر تأثراً بالأزمات والصدمات الخارجية، وأهمها: ضعف الوضع التنافسي للصناعات العربية عالمياً، وانخفاض مؤشر تنافسية الأداء الصناعي في معظم الدول العربية، وضعف مساهمة الصناعات التحويلية في القيمة المضافة للصناعة عالمياً، وتركز صادرات القطاع الصناعي في غالبية الدول

[22] الملاحظ أن أزمة كوفيد -19 أعادت رسم الحدود الوطنية، ولم يتصرف الاتحاد الأوروبي باعتباره جماعة إقليمية، وإنما ترك هامشاً واسعاً للمبادرات الوطنية، وهذا كان واضحاً في رفض بعض الدول تطبيق آلية سندات كوفيد -19 لتقليل التداعيات الاقتصادية للأزمة في الدول الأكثر تضرراً، وحدث نفس الأمر في تجمع الآسيان.

[23] أكدت الأمم المتحدة على أن التعاون الإقليمي لتجمع الآسيان كان قوياً على نطاق قطاعات متعددة أثناء أزمة كوفيد -19.

العربية في صادرات الوقود والمعادن والمواد الخام، وضعف مساهمة الصادرات الصناعية في إجمالي الصادرات العربية، وارتباط تنافسية المنتجات الصناعية غالباً بالنفط والمنتجات الاستخراجية، والاعتماد المفرط للصناعات العربية على الأسواق الخارجية، وضعف معدلات نمو ومساهمة الصناعة في النمو الاقتصادي، وعدم توفر العمالة الماهرة والاعتماد على العمالة الأجنبية، والدور الهامشي للصناعات العربية في سلاسل القيمة العالمية.

بسبب كل ذلك كان تأثر القطاع الصناعي في الدول العربية بأزمة كوفيد-19 واضحاً، حيث حدث تباطؤ في نشاط القطاع الصناعي، وعانت بعض المصانع من نقص مستلزمات الإنتاج المستوردة من الخارج خاصة من الصين، وتراجعت الاستثمارات في القطاع الصناعي، وتراجع معدل النمو والأهمية النسبية للصناعة العربية، كما تراجعت القيمة المضافة في الصناعة. ورغم كل الآثار السلبية للأزمة على القطاع الصناعي في الدول العربية إلا أن هذه الأزمة حملت في طياتها بعض الآثار الإيجابية للقطاع الصناعي، حيث رفعت سقف التوقعات في مجال رقمنة الصناعة وإدخال تقنيات الثورة الصناعية الرابعة، ودفعت القطاع الصناعي لإنتاج منتجات مطلوبة لمواجهة الأزمة، مثل المواد الطبية والعلاجية، واستفادت بعض الصناعات العربية من الأزمة، وخاصة صناعات الأدوات والمستلزمات الطبية، وصناعات المواد الغذائية.

وقد كشفت وأكدت الأزمات المتكررة والصدمات على أهمية ومخاطر نمط الاندماج في الاقتصاد العالمي بالنسبة لقطاع الصناعة بالدول العربية، وذلك لأن اندماج الصناعات العربية في الاقتصاد العالمي من خلال التجارة الخارجية يتمثل في الاعتماد المفرط على سلاسل التوريد العالمية لتوفير مستلزمات الانتاج، هذا بجانب الاعتماد بشكل واضح على استيراد السلع الرأسمالية والتكنولوجيا اللازمة للقطاع الصناعي، وبالتالي فإن النمط الحالي لاندماج الاقتصادات والصناعات العربية في الاقتصاد العالمي في غير صالح الصناعات العربية، ويحمل في طياته مخاطر تؤثر على الاقتصادات والصناعات العربية خاصة في حالة الأزمات والصدمات الخارجية.

وفي ضوء تجارب التعامل مع الأزمات والصدمات الخارجية التي أثرت على الاقتصادات وعلى القطاع الصناعي في الدول العربية، هناك العديد من الدروس المستفادة التي أفرزتها بعض التجارب الدولية لمواجهة الأزمات على المستوى الإقليمي، وخاصة تجربة الاتحاد الأوروبي وتجربة تجمع الآسيان، حيث كشفت الأزمات المتتابعة عن أن المشكلة ليست في ارتفاع درجة اندماج الاقتصادات والصناعات العربية في الاقتصاد العالمي، ولكن المشكلة تكمن في نمط هذا الاندماج، وكشفت عن ضعف سلاسل الإمداد والتوريد التي تربط الصناعات العربية بالعالم الخارجي، وأن الإبقاء على النمط الحالي لارتباط الصناعات العربية بهذه السلاسل يحمل في طياته العديد من المخاطر، كما أكدت على أهمية ميزة القرب الجغرافي في وقت الأزمات، وعلى ضرورة وجود منظومة عربية لمواجهة الأزمات، وبالتالي أهمية وجود منظومة لحماية القطاع الصناعي في الدول العربية من هذه الأزمات والصدمات. ومن أهم السياسات المقترحة والتي يمكن أن تعمل على تعزيز قدرة القطاع الصناعي في الدول العربية على مواجهة الأزمات والصدمات الخارجية ما يلي:

1- سياسات تعزيز تنافسية الصناعات العربية في مواجهة الأزمات والصدمات الخارجية: مثل تنويع الأنشطة الصناعية، وتوفير بيئة أعمال مستقرة وتنافسية، وتطوير دور العنصر البشري في القطاع الصناعي بالدول العربية، وتفعيل دور الصناعات الصغيرة والمتوسطة في تحسين القدرة التنافسية للصناعة.

2- سياسات تطوير وتوطين التكنولوجيا الصناعية الحديثة في الدول العربية: من خلال تطوير القاعدة التكنولوجية وتحديث المصانع، والاهتمام بتوطين التقنيات الصناعية الحديثة والإنفاق على تطويرها من خلال شراكات بين الحكومات العربية والقطاع الصناعي، وزيادة إنفاق الحكومات والمصانع على التطوير والابتكارات، وتقديم دعم نوعي للاستثمارات والصادرات الصناعية الرقمية والذكية، واستخدام برامج التوازن الاقتصادي وعقود الأوفيست لنقل ولتوطين التكنولوجيا الصناعية الحديثة في الصناعات الاستراتيجية.

3- سياسات دعم ومساندة الصناعات العربية في مواجهة الأزمات والصدمات الخارجية: خاصة سياسات تحسين بيئة الأعمال للقطاع الصناعي، وتقليل الأعباء المحملة على الإنتاج الصناعي، وتكثيف الاستثمارات العربية على مستوى الحكومات والمصانع في مجالات التحول الرقمي والرقمنة الصناعية، والاستعداد لتقديم سيولة وفيرة للبنوك والشركات المالية غير المصرفية، وخاصة التي تقدم التمويل للقطاع وتقديم ضمانات ائتمانية مؤقتة لتلبية احتياجات الصناعة إلى السيولة في ظل الأزمات والصدمات الخارجية.

4- سياسات تغيير نمط اندماج الصناعات العربية في الاقتصاد العالمي: من خلال إصلاح السياسات التجارية، والتركيز على تعميق الصناعات العربية الاستراتيجية، مثل الصناعات الغذائية والدوائية، وصناعات قطع الغيار والمكونات الصناعية، وتغيير نمط اندماج الصناعات العربية في سلاسل التوريد والإمداد العالمية، وذلك للحد من تأثر هذه الصناعات عند اضطراب هذه السلاسل في ظل الصدمات الخارجية، والتركيز على جعل سلاسل الإمداد الخاصة بالصناعة ومستلزماتها أكثر مرونة، ووضع خطة للطوارئ لتأمين الإمدادات للصناعات الغذائية والدوائية، وتنويع مصادر حصول الصناعات العربية على مستلزمات الإنتاج، وتقليل اعتمادها على السوق الصيني، والعمل على غلق دوائر الإنتاج للصناعات العربية داخلياً وإقليمياً.

5- سياسات العمل الاقتصادي العربي المشترك في مواجهة الأزمات والصدمات الخارجية: حيث من الضروري بناء نظام عربي للإنذار المبكر، للتنبؤ بالأزمات المختلفة، وتبادل المعلومات بين الدول العربية، وبناء استراتيجية وإنشاء شبكة عربية مشتركة لتعاون الدول العربية في مواجهة الأزمات والصدمات، تضمن تدفق مستلزمات الصناعة ومنتجاتها، وإنشاء صندوق عربي لمساندة القطاع الصناعي وتعزيز قدرته وقت الأزمات، والتركيز على سياسات تحقيق التكامل الصناعي بين الدول العربية.

المراجع

❖ مراجع باللغة العربية:

- اتحاد الغرف العربية، التعاون الصناعي العربي بين التحديات وأفاق التفاعل مع المتغيرات المعاصرة، دائرة البحوث الاقتصادية، بيروت، نوفمبر 2018.
- د. أحمد الصفتي، كيف توظف الدول الثورة الصناعية الرابعة في خدمة اقتصاداتها؟ مركز المستقبل للأبحاث والدارسات المتقدمة، أبو ظبي 2017.
- د. أحمد غنيم، د. نهى مكاوي، الاقتصاد السياسي للسياسة التجارية في مصر، أكتوبر 2002.
- الأمم المتحدة، تقرير الأمين العام حول خيارات وإجراءات في مجال السياسات من أجل الإسراع بخطى التنفيذ: التعدين، مايو 2011م.
- د. حسن أبو طالب، انعكاسات أزمة أوكرانيا على الشرق الأوسط، مجلة السياسة الدولية، العدد 228، ابريل 2022.
- د. حسين صالح، "تداعيات تأثير أزمة كورونا على ميزان المدفوعات المصري"، سلسلة أوراق سياسات رقم (5)، معهد التخطيط القومي، القاهرة 2020.
- صندوق النقد الدولي، خطوات معالجة أزمة كورونا من خلال السياسات، واشنطن، 2020.
- صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2019.
- صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2021.
- صندوق النقد العربي، حزم التحفيز المتبناة في مواجهة فيروس كورونا المستجد في الدول العربية، موجز سياسات، العدد 12، أبريل 2020.
- د. علي الدين هلال، تأثيرات الحرب الأوكرانية في النظام العالمي، مجلة السياسة الدولية، العدد 228، ابريل 2022.
- د. محمد حسن يوسف، الأزمة المالية العالمية: لماذا تستعصي على الحل؟ مركز الجزيرة للدراسات، 2013.
- محمود خالد محمد غزال، تحليل وقياس آثار تحرير التجارة الخارجية على أداء قطاع الصناعات التحويلية في مصر، رسالة ماجستير، كلية التجارة، جامعة بنها 2019.
- المركز المصري للدراسات الاقتصادية، رأى في أزمة الصناعات التحويلية مجتمعة، ابريل 2020.
- د. مغاوري شلبي علي، آفاق تماسك الاتحاد الأوروبي في مواجهة أزمة التضخم، مجلة السياسة الدولية، العدد 228، ابريل 2022.
- د. مغاوري شلبي علي، التداعيات الاقتصادية وعولمة ما بعد الحادي عشر من سبتمبر، تقرير أمتي في العالم، مركز الحضارة للدراسات السياسية، 2001.
- د. مغاوري شلبي علي، تأثير جائحة كورونا على واقع ومستقبل القطاع الصناعي في مصر، ورقة سياسات رقم (١٦)، معهد التخطيط القومي، القاهرة، يونيو ٢٠٢٠.
- د. مغاوري شلبي، استخدام برامج التوازن الاقتصادي وعقود الأوفسيت لتعميق الصناعة المصرية: رؤية وبرنامج مقترح في ضوء الدروس المستفادة من التجارب الدولية، سلسلة أوراق تعميق التصنيع المحلي، رقم 5، معهد التخطيط القومي، القاهرة، 2022.
- منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، تقرير مؤشر تنافسية الأداء الصناعي 2020.
- د. منير الحمش، هل حقاً أن تحرير التجارة الخارجية قاطرة للنمو؟، ورقة مقدمة لندوة الثلاثاء الاقتصادية الثالثة والعشرون، جمعية العلوم الاقتصادية السورية، مارس 2010.

- د. هشام محمد عمارة، دور الصناعة التحويلية في التنمية الاقتصادية: اعتبارات الماضي والحاضر وتحديات المستقبل، مجلة مصر المعاصرة، القاهرة 2015، المجلد 106، العدد 519.

❖ مراجع باللغة الإنجليزية:

- Financial Times, Global trade falls 2.8% as Russia's war in Ukraine hits container traffic, on: https://www.ft.com/content/ae48f5b4-4928-4582-803c-6c2e02615154
- Hany Moustapha, The Fourth Industrial Revolution « Industry 4.0 » Aerospace 4.0: Technology and Skills Challenges, Pratt & Whitney, Canada, May 2017
- IMF, World Economic Outlook, April 2020.
- International Bank for Reconstruction and Development / World Bank, Commodity Markets Outlook, Washington DC, APRIL 2022.
- Richard Baldwin & Beatrice Weder, di Mauro, "Economics in the time of COVID-19", London, Centre for Economic Policy Research, March 2020.
- The Global Competitiveness Report, World Economic Forum, 2020.
- UNCTAD, Global Trade Impact of Corona Virus Epidemic, 4 March 2020.
- WTO Secretariat note examines impact of the crisis in Ukraine on global trade and development, on: https://www.wto.org/english/news_e/news22_e/devel_08apr22_e.htm